ملخصات

أوراق العمل المقدمة في حلقة نقاش

قـــضـيـة فـلـسـطـيـن

تقييم استراتيجي 2022 - تقدير استراتيجي 2023

كانون الثاني/ يناير 2023

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

جميع إصدارات ومنشورات المركز تعبّر عن رأي كتابها ولا تعبّر بالضرورة عن رأي مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات 1

المقدمة 2

الوضع الفلسطيني الداخلي... ساري عرابي 3

القدس والمقدسات... زياد ابحيص 12

المقاومة الفلسطينية... وائل عبد الحميد المبحوح 17

الوضع الإسرائيلي... مهند مصطفى 24

الدول العربية... د. أشرف بدر 27

مؤشرات دولية... أ. د. وليد عبد الحي 31

تركيا... د. سعيد الحاج 35

إيران... أ. د. طلال عتريسي 39

مسار التسوية... هاني "محمد عدنان" المصري 41

المقدمة

يسر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات أن ينشر ملخصات أوراق عمل حلقة النقاش "قضية فلسطين: تقييم استراتيجي 2022 – تقدير استراتيجي 2023"، التي نظمها مركز الزيتونة يومَي الأربعاء 4 كانون الثاني/ يناير 2023، والأربعاء 11 كانون الثاني/ يناير 2023، وشارك فيها عشرات من الخبراء والمتخصصين في الشأن الفلسطيني.

تضمّنت مداخلات حلقة النقاش القضية الفلسطينية من جميع جوانبها، حيث ناقشت مداخلات الجلسة الأولى، التقييم الاستراتيجي للوضع الداخلي الفلسطيني، وللقدس والمقدسات، وللمقاومة الفلسطينية، وللكيان الإسرائيلي، والتوقعات المستقبلية لها خلال سنة 2023. كما تناولت الجلسة الثانية التقييم الاستراتيجي لتطورات ومواقف الدول العربية، والإسلامية (تركيا وإيران)، والدولية، خلال سنة 2022، واستشرافاً مستقبلياً لهذه المواقف خلال سنة 2023.

ويتمنّى مركز الزيتونة أن تكون هذه المداخلات مادة مفيدة وغنية لتداول الباحثين وصنّاع القرار والمختصين بالشأن الفلسطيني.

الوضع الفلسطيني الداخلي[1]

ساري عرابي[2]

ملخص:

تمثّل هذه الورقة تلخيصاً لورقة قراءة الوضع الفلسطيني الداخلي خلال سنة 2022، واستشرافه لسنة 2023، والتي قُدِّمت في حلقة النقاش التي عقدها مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات بهدف التقييم الاستراتيجي لسنة 2022، والتقدير الاستراتيجي لسنة 2023.

يركّز هذا التلخيص على تحليل سياسات السلطة الأكثر تأثيراً على سلوكها، وذلك لأنّ الورقة الأصلية عدّت السلطة العامل الأهم والأكثر تأثيراً في جميع حقول العمل الفلسطيني، بما في ذلك الداخلي منه، ومن ثمّ يقع العبء الأكبر في ذلك على قيادة فتح التي هي نفسها قيادة السلطة. ثم يستعرض التقرير بعضاً من أهم إجراءات السلطة وحركة فتح، في عدد من الملفات، خلال سنة 2022 وانعكاساتها على الحالة الوطنية عموماً، ثم يخلص من ذلك إلى تكثيف خلاصات القراءة واستشراف العام القادم.

مدخل:

بالنظر إلى مجمل المسار الفلسطيني الداخلي في السنوات الماضية، وبعد أخذ السياسات والأحداث على طول سنة 2022 في الاعتبار، فإنّه من غير المتوقع أن يتجه المسار الفلسطيني الداخلي نحو استدارة جديدة؛ تقطع مع حالة الانسداد التي حشرت الفلسطينيين خلفها طوال السنوات الماضية، منذ ما

---

[1] ملخص الورقة المقدَّمة لحلقة نقاش: تقييم استراتيجي 2022 – تقدير استراتيجي 2023 التي نظَّمها مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – بيروت، 4 و2023/1/11.

[2] كاتب وباحث في القضايا العربية والإسلامية، وفي الحركة الوطنية الفلسطينية على وجه الخصوص، بالإضافة إلى اهتمامه بقضايا الفكر الإسلامي. حصل على ماجستير في الدراسات العربية المعاصرة من جامعة بيرزيت. يتعاون مع عدد من مراكز الأبحاث، وكتب العديد من الأبحاث والتقارير ودراسات تقدير الموقف، ومئات المقالات باللغتين العربية والإنجليزية في المسائل الفكرية والسياسية.

يُسمّى بـ"الانقسام الفلسطيني"، وتفتح لهم أفقاً جديداً، بخصوص السياسات والعلاقات الوطنية وأداء المؤسسات الفلسطينية.

ومن نافلة القول، الإشارة إلى التداخل الدائري بين مستويات العمل الفلسطيني؛ من حيث الصراع مع العدو، وإدارة المؤسسات الوطنية، والعلاقات الوطنية البينية، بما في ذلك العلاقات داخل الكيان الواحد، إذ يتقدّم الأسئلة الفلسطينية، ذلك السؤال الذي يحاول أنْ يقرأ الأوضاع الداخلية لحركة فتح، واتصال هذه الأوضاع بقيادة السلطة الفلسطينية، واستشراف مستقبل السلطة الفلسطينية، وما يتعلق بها من مشهدية فلسطينية عامة، بعد رحيل الرئيس الفلسطيني الحالي محمود عباس.

هذا التداخل بين مستويات العمل الفلسطيني، وما ينبثق عنه من تساؤلات، يجعل العامل الأهم الذي ينظم العلاقات الوطنية، والأكثر تحكّماً بها، هو موقف السلطة الفلسطينية، وبالضرورة موقف حركة فتح، والحالة هذه، كونها التي تقود السلطة، وتستفرد بإدارة منظمة التحرير، وتوفّر الغطاء الشعبي لمشروع السلطة. هذه الأهمية من حيث الدور، راجعة إلى هيمنة السلطة على ساحة الضفة الغربية، الساحة الأهم في الصراع مع الاحتلال، والتي تنفذ كذلك في عدد من ملفات قطاع غزة، بالإضافة إلى قدرة حركة فتح المطلقة على توظيف منظمة التحرير، واستدعائها متى أرادت، وتمتع السلطة بالاعتراف الإقليمي والدولي، في مقابل الحصار الذي تعانيه حركة حماس، الطرف الفلسطيني الأكثر قدرة على منافسة حركة فتح داخلياً.

يتضح موقف السلطة، وبالضرورة قيادة فتح، إزاء ذلك، بتحليل سياسات السلطة خلال السنوات الماضية، بعد الانتهاء الفعلي لمشروع التسوية، وتوقفه عملياً، ثم باستعراض بعض الممارسات، التي تؤكّد احتفاظ قيادة السلطة بهذه السياسات، وامتناعها عن شقّ أيّ طريق أخرى، سواء من حيث المواجهة مع الاحتلال، أم من حيث توحيد الصف الوطني من جديد، لا سيّما مع تداخل هذين المستويين، وامتناع انفكاكهما، كما سلف قوله، فالموقف من قضية المواجهة مع الاحتلال هو العامل الأكثر أهمية في تحديد الموقف الوطني الداخلي، وهو أكثر أهمية من كل ما يمكن قوله عن الخصومة الداخلية على السلطة وتمثيل الفلسطينيين وقيادتهم.

سياسات السلطة المفتاحية:

☑ 1. الوظيفة السياسية:

تمثّل السلطة الفلسطينية ذروة مشروع التسوية، وعلى نحو كان يفترض به أن ينتقل بها، من كونها سلطة حكم ذاتي محدود، إلى دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة سنة 1967، وقد اكتسبت شرعيّتها أساساً، من هذا الوعد السياسي، ومن كونها منبثقة عن حركة تحرّر وطني، حركة فتح، وكذلك منظمة التحرير الفلسطينية، بيد أنّ هذا الوعد السياسي كفّ عن الفاعلية، فالسلطة لم تعد تراوح مكانها فحسب، بلا أفق سياسي، وبإقرار قيادتها الأكثر تمسّكاً بمشروع التسوية، ولكنها أخذت تتقلص، لصالح التمدّد الإسرائيلي في مجال اشتغالها، وفي وقت زاد فيه الإسرائيلي من بطشه بالفلسطينيين، ووسّع من إجراءاته الاستعمارية التي تخنق أيّ إمكان لتحوّل السلطة إلى دولة ذات معنى من داخل مسار التسوية نفسه.

وبالرغم من أنّ المشروع انكشف منذ وقت مبكر، مع فشل مفاوضات كامب ديفيد، وانفجار انتفاضة الأقصى سنة 2000، فإنّه توقّف تماماً بعد رحيل حكومة إيهود أولمرت Ehud Olmert سنة 2009، ثم تأكّدت مآلاته مع مشروع الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب Donald Trump المعروف إعلامياً بـ"صفقة القرن"، وفي هذه الأثناء كان بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu ينفذ خطته لضمّ مساحات من الضفة الغربية. وأخيراً، عادت حكومة بنيامين نتنياهو، بالتحالف مع أحزاب "الصهيونية الدينية Religious Zionist Party" و"عظمة يهودية (عوتسما يهوديت Otzma Yehudit)"، ذات الفكر الخلاصي، الأكثر تمسّكاً بالقدس والضفة الغربية، وبما من شأنه أن يسحب من السلطة الفلسطينية أيّ دعوى سياسية يمكن أن تتغطّى بها أمام الفلسطينيين.

بالرغم من ذلك فإنّ السلطة لم تلتفت نحو سياسات جديدة لمواجهة الاحتلال، أو لتعزيز الصفّ الوطني لمواجهته، باستثناء مرحلة عابرة بدت وكأنّها لتعبئة الفراغ السياسي، واللعب على عامل الوقت، في الفترة الفاصلة بين إدارة ترامب وإدارة جو بايدن Joe Biden، وهي المرحلة التي اتفقت فيها مع حركة حماس على انتخابات شاملة متدرجة يفترض أن تفضي إلى مصالحة وطنية، لتلغي قيادة السلطة من طرف واحد تلك الانتخابات راجعة بالحالة الوطنية إلى الخلف، من حيث تأزّم العلاقات الوطنية أكثر.

☑ 2. الوظيفة الاجتماعية:

يمكن الحديث عن الوظيفة الاجتماعية، من حيث الدور الريعي الذي تقوم به السلطة الفلسطينية، من خلال قدرتها الاقتصادية، عبر الوظيفة العمومية، والفرص الاقتصادية التي توفّرها، ومن حيث الدور العدلي، ببُعديه الأمني والقضائي.

تعاني السلطة الفلسطينية من أزمات اقتصادية متتابعة، يصعب الوقوف على حقيقتها، لافتقاد الإدارة السلطوية للشفافية والرقابة التشريعية، لا سيّما مع تعطيل المجلس التشريعي منذ "الانقسام" ثم حلّه لاحقاً، وهيمنة السطوة الأمنية، وإعادة تشكيل المؤسسة القضائية لتكون ذراعاً للسلطة التنفيذية، وهنا يتداخل الاقتصادي بالعدلي، إذ ليس ثمّة فرصة ذات بال للوقوف على حقيقة الإدارة الداخلية وما يتصل بها من ميزانية وأداء اقتصادي، مع تعطّل كل أدوات الرقابة والمساءلة التي يفترض أن تكون متاحة.

تنعكس الأزمة الاقتصادية للسلطة الفلسطينية في دفع رواتبها لموظفيها منقوصة (بواقع 80% من الراتب على الأكثر) منذ فترة طويلة، وزيادة اعتمادها على الجباية الضريبية الداخلية، وسعيها للتخفيف من حجم جهازها البيروقراطي، في حين تسهم العمالة الفلسطينية الذاهبة من الضفة الغربية إلى الأراضي المحتلة سنة 1948 في تحريك الاقتصاد الفلسطيني داخل الضفة الغربية، مما يزيد من ارتهان الواقع الفلسطيني للاحتلال.

وذلك كلّه مع زيادة الاستناد للقوّة الأمنية، وإعادة تشكيل المؤسسة القضائية، واعتماد المراسيم الرئاسية سبيلاً وحيداً للتشريعات، مع ضعف القدرة على تنفيذ الواجبات العدلية، من أمنية وقضائية، في مناطق ج، وهو ما يعني أنّ هذه الوظيفة التي يفترض أنّها ذات أهمية في تعزيز صمود الفلسطينيين في أرضهم تتراجع لصالح النخبة التي تقود السلطة.

☑ 3. الرضا الشعبي:

لا سبيل لقياس الرضا الشعبي، أو لمراعاته في أقلّ الأحوال، إلا من خلال الانتخابات، أو من خلال قدر معقول من الاتفاق الوطني بين فاعليه الوطنيين، من أحزاب وقوى سياسية، ومؤسسات أهلية، ونقابات، وهو الأمر المنعدم تماماً، مما يخرج الرضا الشعبي من أجندة قيادة السلطة، لتستند بالضرورة أكثر إلى القوّة الأمنيّة، وللدعم الخارجي.

خلاصة السياسات المفتاحية:

حين ملاحظة السياسات المفتاحية سابقة الذكر للسلطة، فإنّ ذلك يعني أن السلطة قد تحوّلت من مشروع سياسي ينطوي على وعد سياسي تكتسب السلطة شرعيتها منه، إلى هدف قائم بذاته، وهو مصلحة نخبة محدودة، الأمر الذي يتعارض مع متطلبات قضية المواجهة مع الاحتلال، وما تحتاجه من وحدة وطنية، ومن ثم المتوقع إزاء ذلك، تعمق الانقسام الداخلي، وزيادة الاستناد للقوّة الأمنية، وارتداد هذه السياسات سلباً على تماسك حركة فتح نفسها.

نظرة على الحوادث:

☑ 1. حركة فتح:

لم تنجح حركة فتح في عقد مؤتمرها الثامن، بالرغم من أنّه كان قد تقرّر أن يعقد في 2022/3/21، وقد انتهت سنة 2022 على وقع الخلافات الداخلية في الحركة، غير المنفصلة عن أزمة خلافة الرئيس عباس، وتجلت هه الأزمة في بعض المظاهر الواضحة، من خلال التسريبات النقدية لبعض قيادات الحركة التي تشير صراحة لأزمة الخلافة (كالتسريبات المنسوبة لعضو اللجنة المركزية حسين الشيخ)، وتسريب وثائق التحقيق في وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات، ونشرها، ومحاولة تحييرها سياسياً ضدّ النخبة الحالية التي تقود السلطة، وإقصاء بعض قيادات اللجنة المركزية عن مواقعها، كما في إقصاء اللواء توفيق الطيراوي عن إدارة جامعة الاستقلال الأمنية، وذلك بالإضافة إلى الانقسام الذي خرجت فيه حركة فتح من سنة 2021 على وقع عجزها عن تشكيل قائمة انتخابية واحدة في الانتخابات الملغاة، فقد فُصِل ناصر القدوة من لجنتها المركزية، ويمنع عدد من أعضاء المجلس الثوري من حضور اجتماعات المجلس، بالإضافة إلى حوادث أخرى، تشير إلى احتمال أن يأخذ الصراع منحى أمنياً.

☑ 2. المشهد الأمني:

شهدت سنة 2022 مجموعة من الحوادث الأمنية، التي تتصل بالسياسات سالفة الذكر خلال السنوات الماضية، وبما يعزّز من التحليل المذكور لسياسات السلطة، ومن ذلك اعتقال المطارد في

مجموعات "عرين الأسود" مصعب اشتية، والمحسوب على حركة حماس، وقمع الحركة الاحتجاجية على اعتقاله، بما أفضى إلى مقتل فلسطيني وإصابة آخرين، وغير بعيد عن ذلك محاولة اغتيال الدكتور ناصر الدين الشاعر، المقرّب من حركة حماس، ونائب رئيس الحكومة العاشرة، ووزير التعليم في الحكومة الحادية عشرة، والمعروف بمواقفه المرنة تجاه السلطة، مع بقاء الجناة طلقاء من يد العدالة، وغير بعيد عن ذلك تكثيف الاعتقال السياسي، ومحاولة ضبط العمل الطلابي في الجامعات، ونقل السطوة الأمنية الصريحة لبعضها، كما في جامعة النجاح، ومحاولة استعادة خطاب أجواء الانقسام.

☑ 3. منظمة التحرير الفلسطينية:

بعد انقطاع منذ سنة 2018، اجتمع المجلس المركزي مرتين في سنة 2022، مرة في دورة عادية في شباط/ فبراير 2022، ومرة في جلسة تشاورية؛ فقط بالموجودين داخل الضفة الغربية في أيار/ مايو 2022، في حين كانت آخر دورات المجلس الوطني في سنة 2018.

وقد استكمل المجلس المركزي شواغر اللجنة التنفيذية، في دورته في شباط/ فبراير 2022، فحلّ حسين الشيخ عن حركة فتح بدلاً عن الراحل صائب عريقات، ومحمد مصطفى بدلاً عن حنان عشراوي التي قدمت استقالتها، وفريد سروع (رمزي رباح) بدلاً عن تيسير خالد الذي قدَّم استقالته. كما انتُخب رمزي خوري رئيساً لمجلس إدارة الصندوق القومي، ووفقاً للنظام الأساسي أصبح عضواً في اللجنة التنفيذية. كما انتخب المجلس المركزي بصفته التي منحه إياها المجلس الوطني في دورته الأخيرة رقم 23 لسنة 2018، روحي فتوح، رئيساً للمجلس الوطني الفلسطيني، وعلي فيصل وموسى حديد نائبين لرئيس المجلس، وفهمي الزعارير أميناً للسر.

وكانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قد قاطعت هذا الاجتماع، لكونه، بحسبها، يعمّق الانقسام الفلسطيني، ويأتي بخلاف الاتفاقات الوطنية العديدة، التي وضعت آليات لإعادة ترتيب منظمة التحرير، كما قاطعته المبادرة الوطنية المنضوية في منظمة التحرير، في حين رفضت حركتا حماس والجهاد الإسلامي حضوره، وهما في الأصل غير ممثلتين في منظمة التحرير.

وفي أيار/ مايو 2022، كلّف الرئيس محمود عباس، حسين الشيخ ليكون أمين سرّ اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

☑ 4. المصالحة، والعلاقة بين حركتي حماس وفتح:

سبقت الإشارة إلى تصاعد استخدام القوّة الأمنية في ساحة الضفة الغربية، بما يستعيد في بعض مظاهرها، أجواء "الانقسام" في سنواته الأولى، بيد أنّ التطوّر الوحيد الذي طرأ على صعيد المصالحة، بين الحركتين، هو الوساطة الجزائرية، والتي لم تثمر خطوات عملية إلى الأمام، بالرغم من نشر مسودة "إعلان الجزائر" في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2022، والذي ينصّ على انتخاب مجلس وطني لمنظمة التحرير، حيثما أمكن، وعقد انتخابات عامة رئاسية وتشريعية، وتفعيل آلية الأمناء العامين للفصائل الفلسطينية، ففي حين تقبل حركة حماس بهذه المبادئ لإنهاء الانقسام، تتمسك حركة فتح بتشكيل حكومة تعترف بما تسميه "قرارات الشرعية الدولية".

يبدو الإصرار على إلزام حركة حماس بالاعتراف بما يسمى "قرارات الشرعية الدولية"، في عدد من المواقف لقيادة حركة فتح، غريباً من حيث المبدأ، إذ طالما قررت أو أوصت مؤسسات حركة فتح أو منظمة التحرير بالتنصل من الاتفاقيات مع "إسرائيل"، وهو ما يعني من جهة أن تلك القرارات والتوصيات غير جدية، ومن ثم قيادة حركة فتح ماضية في مسارها السياسي، ومن جهة أخرى يوضع هذا الشرط لقطع الطريق على المصالحة.

وفي سياق العلاقة بين الحركتين، كانت فتح قد أقامت مهرجانين كبيرين في غزة، في ذكرى وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات، وفي ذكرى انطلاقة الحركة، في حين منعت حركة حماس من إقامة أي مظهر احتفالي بانطلاقتها في الضفة، وكثّفت السلطة من الاعتقالات السياسية بحق أنصار حماس في ذكرى انطلاقة الأخيرة.

☑ 5. المجال العام:

أصدر الرئيس عباس سلسلة من القرارات بخصوص الجهاز القضائي في سنتي 2019 و2022، أعادت تشكيل مجلس القضاء الأعلى ومنحته سلطات إضافية، ومنحت رئيس مجلس القضاء الأعلى حقّ عزل القضاة، ومنحت رئيس السلطة حقّ تعيين رئيس المحكمة العليا/ محكمة النقض وقبول استقالته، ومكّنت السلطةَ التنفيذية من التدخل في القضاء من خلال مصادقة الرئيس على استقالة القاضي وبقرار من رئيس مجلس القضاء الأعلى، ويضاف إلى ذلك ما تعلق بالظروف الملتبسة بالمحكمة الدستورية التي حلّت المجلس التشريعي.

ثمّ عاد الرئيس في 2022 وأصدر قراراتٍ بقانونٍ جديدة تتصل بتعديل قوانين الإجراءات الجزائية والمدنية، وقانون التنفيذ، وهو ما اعترضت عليه نقابة المحامين بقوّة، الأمر الذي اضطر الرئيس للتراجع عن بعض تلك القرارات.

والحاصل، مع "الانقسام"، وحلّ المجلس التشريعي، وإحكام السيطرة على المؤسسة القضائية، باتت السلطة الفلسطينية منحصرة فعلياً في السلطة التنفيذية، وتحديداً في الرئيس والنخبة الأكثر قرباً منه، وهو ما يتّسق مع ما سبق قوله من تحليل سياسات السلطة في الحقول السياسية والاجتماعية، وامتناعها عن الاحتكام للإرادة الشعبية.

بالضرورة ينسحب ذلك على بقية مجالات العمل العام، كالنقابات، وهو ما كان جلياً في قرار بقانونٍ الذي أصدره الرئيس عباس في 2022/10/26، ويعلن فيه إنشاء "نقابة الأطباء الفلسطينيين"، وتكليف أسماء معينة برئاستها وعضويتها. وأُوكل لها "حصراً تنظيم مهنة الطب في الأراضي الفلسطينية"، مما يعني حلّاً للنقابة القائمة المنتخبة، وهو ما ردت عليه النقابة المنتخبة بإجراءات تصعيدية انتهت إلى تجميد الرئيس قراره.

الموقف من النقابات، والعمل على كبحها، تكرَّر في استخدام القضاء ضدّ فعاليتها، كنقابات التمريض والأطباء والمحامين، بالإضافة إلى حلّ نقابة الموظفين العمومية التي استخدمت ضدّ حكومة إسماعيل هنية وسلام فياض ثم حلت بعد ذلك. وكان الرئيس عباس قد أصدر قراراً بقانون سنة 2020 يقضي بأن "المحاكم الإدارية تختص دون غيرها بالنظر في المنازعات الإدارية والدعاوى التأديبية وأي اختصاصات أخرى منصوص عليها في هذا القرار بقانون أو بموجب أي قانون آخر"، مما يعني أن القضاء الذي أعيدت صياغته بما يناسب المؤسسة التنفيذية سيكون الحَكَم بين المؤسسة التنفيذية والنقابات!

يتعلق بالعمل النقابي، وبالمجال العام، العمل الطلابي، الذي تعاني بعض كتله من ملاحقة الأجهزة الأمنية، الأمر الذي اضطر بعض طلبة جامعة بيرزيت للاعتصام المفتوح في الجامعة، وكانت إدارة جامعة القدس/ أبو ديس قد جمَّدت نشاط الكتلة الإسلامية فيها، وأصدرت إدارة جامعة النجاح عقوبات ضدّ بعض عناصر الكتلة الإسلامية. وتجميد نشاط الكتلة الإسلامية، وملاحقة عناصرها، والتأجيل المستمرّ للانتخابات، إجراءات تكررت مرات عديدة في عدد من جامعات الضفة منذ "الانقسام".

خلاصة في التقييم والاستشراف:

بمراجعة مآلات السلطة، وتحليل سياساتها، والنظر في بعض الوقائع والأحداث الدالة، يتضح أنّ سنة 2023، لن تكون مختلفة فيما يتعلق بالعلاقات الوطنية، أو نمط الإدارة، عمّا كان عليه خلال السنوات الماضية، إذ لا يمكن القول إن قيادة حركة فتح ذاهبة باتجاه المصالحة.

وحين التأكيد على كون حركة فتح، ولأنّها من يقود السلطة الفلسطينية، هي العامل الأهمّ في نظم العلاقات الوطنية، فإنّه يفترض فيها أن تقدّم مؤشرات جادة في اتجاه المصالحة، أو الإصلاح الداخلي، بيد أن جميع ما سبق عرضه من سياسات وإجراءات ومواقف، في جميع مجالات الاشتغال العام، سواء في الصراع مع الاحتلال، أم في إدارة السلطة والمنظمة، أم في الهيمنة على المؤسسة القضائية، أم في طبيعة الاستناد للقوّة الأمنية، أم في تكثيف الاعتقالات السياسية، أم في العلاقة مع الخصم السياسي الآخر (حركة حماس)، لا يشير إلا نحو تعميق الانقسام، وتكثيف هذه السياسات.

يبقى العامل الداخلي في فتح نفسها، حاسماً في اتجاه العلاقات الوطنية الداخلية، ويتصل بذلك جملة من الأسئلة: هل ستتمكن فتح من الاتفاق على ترتيب مرحلة ما بعد الرئيس عباس؟ وهل سوف تضطر للمصالحة مع حركة حماس لترتيب مرحلة ما بعد عباس في انتخابات شاملة، أم ستتجه لاستخدام منظمة التحرير لترتيب مرحلة ما بعد عباس؟ كما تتصل الأسئلة نفسها بسلوك الرئيس عباس إن كان سيعيّن نائباً له أم لا، وهي خطوة من شأنها أن تختصر على فتح الكثير من الخلافات الداخلية، وقد تريح فتح من الاضطرار للاتفاق مع حركة حماس.

وفي الأحوال كلها، وفي حال الاضطرار للاتفاق مع حماس، لعبور مرحلة ما بعد عباس، فمن غير المرجح ثبات هذا الاتفاق، وذلك بعد مراجعة سياسات نخبة السلطة الراهنة، والأخذ بعين الاعتبار مستوى تحكم الاحتلال في أي سلطة تخضع لمجاله الحيوي المباشر.

وخلاصة ما يمكن قوله، إن قضية خلافة الرئيس والخلافات الداخلية في فتح تبقي الموقف غامضاً، وذلك في حين لم تتمكن حماس والقوى الأخرى من إيجاد صيغ جبهوية توجِد شيئاً من التوازن مع حركة فتح وتفرّدها في إدارة منظمة التحرير.

القدس والمقدسات[1]

زياد ابحيص[2]

كانت سنة 2022 العام الخامس لمعركة التصفية في القدس التي أطلقها قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب Donald John Trump في 2017/12/6، بقراره الاعتراف بالقدس عاصمةً للكيان الصهيوني. وقد شهدت هذه المعركة على مدى أعوامها الخمسة مساراً متعرجاً تقدم فيه الاحتلال في ثماني جبهات وتراجع في ستة:

السنة	جبهات تقدم الاحتلال	جبهات تراجع الاحتلال
2018	1. ضرب رموز الوجود السيادي الفلسطيني.	1. فشل إخلاء الخان الأحمر والتراجع عن تعديل حدود القدس.
	2. تنفيذ مجازر هدم كبرى (مثل وادي الحمص ومخيم شعفاط).	2. التراجع عن قضم مقبرة باب الرحمة.
2019	3. إقرار مشروعات تهويدية كبرى (التلفريك، ووادي السليكون، والمدخل الشمالي للبلدة القديمة).	3. الفشل في قضم مبنى باب الرحمة في المسجد الأقصى.
2020	4. توظيف جائحة كورونا ضدّ الحالة الشعبية.	4. التراجع عن محاولة إغلاق ساحة باب العمود.
	5. المضي بوتيرة هدم عالية في عموم القدس.	
2021	6. مشروع تسوية الأملاك في القدس.	5. التراجع عن محاولة تهجير كرم الجاعوني.
	7. السيطرة على مدخل المقبرة اليوسفية.	6. الفشل في اقتحام 28 رمضان.
	8. التقدم في فرض الطقوس التوراتية في المسجد الأقصى.	

[1] ملخص الورقة المقدَّمة لحلقة نقاش: تقييم استراتيجي 2022 – تقدير استراتيجي 2023 التي نظَّمها مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – بيروت، 4 و2023/1/11.

[2] باحث متخصص في شؤون القدس، حائز على شهادة الماجستير في العلوم السياسية من الجامعة الأردنية، ويواصل دراسة الدكتوراه في الجامعة ذاتها. حرّر تقرير عين على الأقصى في الفترة 2006–2008، وأسهم في إعداده في الفترة 2009–2013. عَمِلَ رئيساً لقسم الإعلام والأبحاث في مؤسسة القدس الدولية في الفترة 2004–2007، وشغل موقع المدير التنفيذي فيها في الفترة 2008–2010، وهو حالياً باحث متعاون معها.

أما سنة 2022 فقد جاءت مجرياتها على الشكل الآتي:

1. جبهة المسجد الأقصى المبارك:

أ. الخط العام لسياسة الاحتلال تجاه الأقصى خلال سنة 2022 كان العمل على تقويض معركة سيف القدس التي نشأت في 2021، وكان هذا واضحاً في الإصرار على عدوان الفصح على الرغم من تزامنه مع الأسبوع الثالث من رمضان.

ب. فرض الطقوس التوراتية: وكانت أبرز محطات هذا المسعى الذكرى العبرية لاحتلال القدس في 2022/5/29، ثم ذكرى "خراب الهيكل" المزعوم في 2022/8/7، ثم موسم الأعياد اليهودية الطويل من 2022/9/26 وحتى 2022/10/18.

ج. استمرار ضرب جهاز حراس المسجد الأقصى: إذ وُجهت تهم لاثنين من الحراس على خلفية قيامهم بعملهم الرسمي، فيما استُهدف حارسان في الرأس والعين في اقتحام 2022/4/15 خلال أداء عملهما في الجهة الشرقية من ساحة المسجد الأقصى.

د. استمرار منع الترميم وأثره المباشر على التسويات وبالذات التسوية الجنوبية الغربية الواقعة تحت أرضية المسجد ما بين باب المغاربة والمصلى القبلي، وهي التسوية التي كان آخر ترميم لها ما بين 1928–1936 على يد المجلس الإسلامي الأعلى.

2. جبهة تهجير الأحياء المركزية في القدس:

أ. الشيخ جراح: والذي تمكن الاحتلال من التقدم في معظم جبهاته الخالية: قصر المفتي، وكرم المفتي، وأرض صالحية، وأرض جمعية الفنادق العربية. فيما تراجع في جبهاته المأهولة وهي: كرم الجاعوني، وأرض النقاع التي يحاول الاحتلال إخلاءها بدءاً من عقار فاطمة سالم.

ب. سلوان: كثّف الاحتلال تركيزه على الجبهات الأقرب إلى البلدة القديمة وهي وادي الربابة، الذي عملت "سلطة الطبيعة" الصهيونية على وضع اليد على مساحات منه، ومن ثم استحدثت بلدية الاحتلال مقبرة وهمية فيه، ووادي حلوة الذي شهد تسريب أرض الحمراء التابعة لبطركية الروم الأرثوذكس، وحي البستان الذي شهد عمليات هدم موضعي واستمرار محاولات بثّ النزاع بين أهله.

☑ ج. الخان الأحمر: الذي بقيت محاولة تهجير أهله تراوح مكانها منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2018 بسبب تهديد المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية باعتبارها جريمة حرب، وبسبب ما شهده من حراك شعبي وتضامني. رفعت منظمة ريغافيم Regavim الاستيطانية دعوى إلزامٍ بالتنفيذ على الحكومة التي وضعت لها المحكمة شهر كانون الأول/ ديسمبر 2022 كمهلة نهائية للمباشرة في تهجير الخان الأحمر، وقد أعادت الحكومة الصهيونية تقديم تسوية في الموعد المحدد لتهجير أهل الخان إلى تجمع جديد على مسافة 300م إلى الشرق، ما قد يسمح باستكمال بناء الجدار ووضعهم خارجه.

☑ 3. معركة العلم في القدس:

كانت معركة سيف القدس قد انطلقت بتفريق مسيرة الأعلام تحت الضربات الصاروخية للمقاومة في 2021/5/10، وأعيدت الدعوة إليها مرتين ولم تتم، ثم تمت في المرة الثالثة. جاء ارتقاء الصحفية شيرين أبو عاقلة في 2022/5/11، وهجوم القوات الصهيونية على نعشها لنزع العلم الفلسطيني عنه لتجدد المعركة، ومع موعد مسيرة الأعلام في 2022/5/29 جاءت الدعوة إلى مسيرة أعلامٍ فلسطينية مضادة في وادي الجوز وشارع صلاح الدين، وتعليق الأعلام الفلسطينية في مختلف أحياء القدس لتشكل معركة العلم أحد عناوين المواجهة الرمزية على هوية القدس.

☑ 4. صهينة التعليم:

سحبت بلدية الاحتلال تراخيص العمل من مدارس الإيمان بفروعها الخمسة ومن المدرسة الإبراهيمية في القدس، وذلك في 2022/7/28 قبيل بدء العام الدراسي، في محاولة لإجبار تلك المدارس على تدريس المنهاج الفلسطيني المبيض والمطبوع بإشراف معارف الاحتلال. وأمام الخط المتراجع لإدارات تلك المدارس بالتوجه لبلدية الاحتلال لتلقي ما عرضته من تمويلٍ ما لبث أن تحول مع الزمن إلى تمويل مشروط، كانت لجان واتحادات أولياء الأمور للمدارس ولعموم القدس هي من تدير المعركة في مواجهة تلك المحاولة. إلى جانب ذلك، ظهرت تغييرات سلبية في إدارة المدرسة الصناعية في القدس، والتابعة للجنة اليتيم العربي في الأردن، بتحويل إدارة تلك المدرسة لبرنامج مشترك مع شركات ومؤسسات صهيونية. وبتطور نظرة الإدارة الجديدة للجمعية لوقف المدرسة البالغ نحو 40 دونماً في بيت حنينا إلى

نظرة استثمارية عقارية، لا بدّ من تقدير مآلاتها والتنبه إلى عواقبها المحتملة التي قد تهدد 40 دونماً ملاصقة للمنطقة الصناعية الاستيطانية المسماة "عطاروت Atarot".

☑ 5. بوادر العصيان المدني في مخيم شعفاط:

نفَّذ الشهيد عدي التميمي في 2022/10/8 عملية فدائية ضدّ الجنود على حاجز شعفاط شمال شرقي القدس، فقتل مجندة وجرح ثلاثة من زملائها وتمكن من مغادرة الحاجز بسلام. شنت شرطة الاحتلال حملة أمنية واسعة بعدها تمكنت خلالها من معرفة هوية المنفذ، وبعد أن فشلت في القبض عليه، بدأت في 2022/10/10 بفرض حصارٍ واسعٍ على مخيم شعفاط ورأس خميس ورأس شحادة وضاحية السلام بقصد دفع المنفذ لتسليم نفسه، أو الضغط على الحاضنة المدنية لتسليمه، وهو ما انقلب ضدها مباشرة إذ أعلنت تلك الأحياء العصيان المدني الشامل، والتصدي للقوات التي تقتحم الأحياء بحثاً عنه، وتضامنت معها أحياء القدس في مواجهات ليلية واسعة، وهو ما أدى في المحصلة إلى تراجع الاحتلال عن حصاره دون قيدٍ أو شرط في 2022/10/14.

خلاصة:

يمكن القول إن الاحتلال تقدم في سنة 2022 على ثلاث جبهات هي: فرض الطقوس التوراتية في المسجد الأقصى المبارك، والسيطرة على المسجد الأقصى، وتقويض دور الأوقاف الأردنية، كما حقّق تقدماً نسبياً في جبهة إخلاء الأحياء في سلوان، وفي النقاط محدودة السكان أو غير المأهولة في الشيخ جراح. فيما اضطر إلى التراجع في ثلاثٍ أخرى بالمقابل؛ إذ تراجع عن محاولة إخلاء أرض النقاع غربي حيّ الشيخ جراح في آذار/ مارس 2022، وتراجع نسبياً في معركة العلم في أيار/ مايو 2022، كما تراجع دون شروط أمام العصيان المدني لمخيم شعفاط ومحيطه في تشرين الأول/ أكتوبر 2022، ما يؤكد أن المنحنى المتعرج لمعركة الحسم ما زال مستمراً، وأن عجز الاحتلال عن الحسم أمام الإرادة الشعبية ما زال مستمراً.

ولا بدّ هنا من التنبه إلى أن تراجعات الاحتلال مؤقتة وليست نهائية، وهو يحاول تعويضها على المدى المتوسط كما شهدنا في باب الرحمة أو في الشيخ جراح، لكن من الممكن أن تتحول إلى تراجعات

نهائية في حال يئس من تحقيقها. كما أن جبهات تقدم الاحتلال آخذة بالتحول التدريجي من الأطراف إلى المركز، فهي آخذة بالتسارع في المسجد الأقصى وتهجير الأحياء، وهو ما يفرض التعامل مع هذا الاتجاه بجدية وأولوية للمحافظة على حيوية معركة منع الحسم.

الاتجاهات المستقبلية العامة على المدى القريب: 2023–2024:

☑ 1. اشتداد معركة المسجد الأقصى وتصاعد حدتها، ما يرشح سنة 2023 لأن تكون سنة انفجارٍ لموجةٍ جديدة من موجات المواجهة على المسجد الأقصى.

☑ 2. عودة محاولات الإخلاء إلى الواجهة على ثلاث جبهات: حيّ الشيخ جراح الغربي في أرض النقاع مع ضرورة الالتفات لأهمية تجدد الفعل الشعبي فيه، وفي سلوان مع ضرورة التنبه إلى توحيد المسارات القانونية المبعثرة للأحياء الستة المهددة ضمن استراتيجية تصدي وطنية وشعبية موحدة، واحتمال العودة إلى محاولة تهجير الخان الأحمر خصوصاً مع تغير المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، وميل المدعي العام الجديد لأن يكون أكثر تحفظاً وأقل مبادرة حتى الآن.

☑ 3. معركة العلم مرشحة للتجدد على مدى سنة 2023 وما بعدها، خصوصاً مع صعود الحكومة الصهيونية المتطرفة الجديدة، مع كون تاريخ 2023/5/19 المرشح لوصول هذه المعركة إلى ذروتها في موعد مسيرة الأعلام السنوية.

☑ 4. سيسعى الاحتلال على مدى الشهور الستة الأولى من سنة 2023 إلى حسم معركة المناهج التعليمية قدر الممكن، وهي معركة مرشحة لأن تشهد خسارة فلسطينية كبيرة إذا ما استمرت إدارتها على وضعها الحالي، وهو ما يحتم تأسيس مرجعية تعليمية أهلية وطنية في القدس، وتعزيز تعاون إدارات المدارس مع لجان أولياء الأمور بأقصى سرعة ممكنة.

☑ 5. العصيان المدني الذي شهده مخيم شعفاط ومحيطه هو الأول من نوعه منذ انتفاضة الأقصى 2000، وهو مؤشر استعداد شعبي لتبني خيارات جذرية في مواجهة الاحتلال، وهو اتجاه مرشح للتعمق مع الزمن ومن الممكن البناء عليه في مواجهات المقبلة.

المقاومة الفلسطينية[1]

وائل عبد الحميد المبحوح[2]

أولاً: إطار تمهيدي:

هل يعاني مسار المقاومة الفلسطينية من أزمة؟

إذا اتفقنا على تقسيم العمل الفلسطيني بشكل عام إلى مسارَي التسوية والمقاومة، فإن المسارَين يعيشان أزمة واضحة؛ مسار التسوية متوقف، وتتمثل أزمة مسار المقاومة في مجموعة من الصور هي:

☑ 1. التمويل والإمداد.

☑ 2. استمرارية العمل المقاوم (هبّات أو ردود أفعال على فترات متباعدة).

☑ 3. مصطلح "وحدة الساحات"؛ المفهوم والتطبيق العملي.

☑ 4. الخروج عن تفاهمات الغرفة المشتركة.

☑ 5. العلاقة بين مسار المقاومة ومسار التسوية.

☑ 6. إنجازات المقاومة المرئية (صفقة تبادل أسرى مثلاً).

على الرغم من تلك الصور التي تشكل أزمة مسار المقاومة الفلسطينية، فإن هذا المسار وتحديداً في الضفة الغربية المحتلة شَهِد موجة جديدة سنة 2022، وسُجِّلت المئات من عمليات المقاومة المنوَّعة ضدّ الاحتلال والمستوطنين، وتصاعَدَ العمل المقاوم بشكل كبير. ويمكن وصف ما تمرُّ به الضفة الغربية بمثابة مرحلة جديدة، إذا افترضنا أن:

☑ • المرحلة الأولى بدأت منذ الانقسام السياسي (2007–2014)، حيث اتَّسمت هذه المرحلة بالهدوء وتراجع العمل المقاوم لأسباب موضوعية كثيرة، ويبرز على رأسها أداء السلطة هناك وما يسمى بالتنسيق الأمني.

---

[1] ملخص الورقة المقدَّمة لحلقة نقاش: تقييم استراتيجي 2022 – تقدير استراتيجي 2023 التي نظَّمها مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – بيروت، 4 و2023/1/11.

[2] رئيس أكاديمية المسيري للبحوث والدراسات. أكاديمي فلسطيني، وباحث في الشؤون السياسية، مقيم في غزة.

- المرحلة الثانية بدأت سنة 2014، وتحديداً خلال وبعد حرب 2014 أو العصف المأكول، بعد كسر حاجز الهدوء والتراجع، حيث شهدت هذه المرحلة حضوراً جماهيرياً وفعلاً مقاوماً في الضفة دون الوصول إلى نموذج انتفاضة بحكم وجود السلطة الفلسطينية وأدائها هناك. ثم هبّة القدس سنة 2015 وما تلاها من عمل مقاوم وتحدياً في سنة 2018.
- المرحلة الثالثة هي مرحلة ما بعد سيف القدس 2021، وصولاً إلى حالة عرين الأسود وكتيبتَي جنين ونابلس وحالة شمال الضفة بشكل عام، وذلك في سنة 2022.

واستناداً إلى الأرقام المنشورة بخصوص العمل المقاوم في الضفة خلال سنة 2022، فإن هناك أكثر من 10 آلاف عمل مقاوم، بينها 639 عملية إطلاق نار، و33 عملية طعن أو محاولة طعن، و13 عملية دعس أو محاولة دعس. كما أدت عمليات المقاومة منذ بداية سنة 2022، لمقتل 25 مستوطناً وجندياً إسرائيلياً، وإصابة نحو 420 آخرين بجراح في حصيلة هي الأعلى منذ سنة 2015.

أي أن العنوان الأبرز هنا هو "استعادة الروح القتالية ومواجهة الاحتلال في الضفة"، وهو ما يؤكد حيوية وتجدد وجاهزية الشعب الفلسطيني الدائمة.

أما في غزة، فقد كان الحدث الأبرز هو معركة "وحدة الساحات" في آب/ أغسطس 2022، والتي استمرت عدة أيام فقط (جولة قصيرة)، تبعها لغط كبير حول أداء المقاومة، ومصطلح "وحدة الساحات". مع الإشارة بالطبع إلى استمرار عمليات الإعداد، والمناورات العسكرية (الركن الشديد)، وتطوير منظومات دفاعية وهجومية، وتجربة الصواريخ وغير ذلك من إجراءات تتعلق بالمقاومة.

ثانياً: استراتيجيات المقاومة في الضفة الغربية:

1. استراتيجية الاشتباك المسلح مع الاحتلال والمستوطنين (الاستنزاف).
2. استراتيجية المقاومة الشعبية.

ثالثاً: التحديات التي تواجه المقاومة في الضفة الغربية:

☑ 1. السلوك الميداني للحكومة الإسرائيلية الجديدة تجاه الضفة والقدس؛ الضم، والتهجير، والتقسيم المكاني والزماني في المسجد الأقصى.

☑ 2. سلوك السلطة الفلسطينية تجاه مجموعات المقاومة؛ الاحتواء أو التفكيك.

☑ 3. قدرة المجموعات المسلحة على الانتشار والتوسع والاستمرار.

☑ 4. استمرار الدعم والمؤازرة من بقية الساحات.

رابعاً: استراتيجيات المقاومة في غزة في سنة 2022:

☑ 1. استراتيجية مراكمة القوة؛ ردّ العدوان وتثبيت قواعد الاشتباك.

☑ 2. استراتيجية المشاغلة؛ الاستنزاف.

خامساً: التحديات التي تواجه المقاومة في غزة:

☑ 1. سلوك الحكومة الإسرائيلية الجديدة تجاه غزة والضفة والقدس ومناطق 48.

☑ 2. إبرام صفقة تبادل أسرى جديدة.

☑ 3. تلبية احتياجات الحاضنة الشعبية المعيشية (جدلية الجمع بين الحكم والمقاومة).

سادساً: المسارات المحتملة في سنة 2023:

☑ **سيناريوهات مسار العمل المقاوم في فلسطين 2023:**

المحددات الحاكمة لسيناريوهات المسار:

☑ • السلوك السياسي والميداني للحكومة الإسرائيلية الجديدة في الضفة وتجاه غزة وفلسطينيي الـ 48، صعوداً أو هبوطاً؛ التصعيد أو تبريد الجبهات: اقتحام الأقصى وخصوصاً في أيار/ مايو، ومسيرة أعلام جديدة، وارتفاع وتيرة الاستيطان، وبدء إجراءات الضم فيما يتعلق بالضفة، وتنفيذ عمليات

اغتيال في غزة، وارتفاع حدة الاستفزازات تجاه فلسطينيي الـ 48، وتزايد عدائية وقمع الفلسطينيين، وتقييد الحريات العامة والفردية، وأسرلة وتهويد برامج التعليم للمدارس العربية، وتهويد الجليل والنقب، وزيادة تفعيل قانونيَ القومية والنكبة، وقانون لجان القبول للبلدات اليهودية. وهذا ربما يفجر الأوضاع في الداخل المحتل، وتُفتح جبهة جديدة على الاحتلال.

- ☑ فشل أو نجاح مفاوضات إبرام صفقة أسرى جديدة، خصوصاً في ظلّ إعلان قائد حماس في غزة عن فشل المفاوضات مع الحكومة السابقة في اللحظات الأخيرة، وأن الحركة ستغلق هذا الملف، وستعمل على جلب أسرى جدد ليضافوا إلى القائمة الموجودة.
- ☑ استمرار العمل المقاوم في الضفة الغربية، وارتفاع وتيرته رداً على الإجراءات الإسرائيلية تجاه المواطنين وأراضيهم، أو انحسار العمل المقاوم هناك.
- ☑ تراجع الخطوات التطبيعية مع الدول العربية، للضغط على حكومة الاحتلال الجديدة من أجل عودة مسار التسوية إلى حالته الأولى، أو تقدم الخطوات التطبيعية.
- ☑ انشغال العالم بالأزمة الروسية الأوكرانية، مع قرب مرور عام كامل على الأزمة، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية.
- ☑ بروز أزمات اجتماعية في دول الإقليم بسبب الضغوط الاجتماعية من فقر وتضخم وبطالة وغير ذلك.
- ☑ إنهاء أو تفاقم أزمة الملف النووي الإيراني، وانعكاسات ذلك على محور المقاومة.

سابعاً: السيناريوهات المحتملة:

☑ 1. سيناريو بقاء الوضع الراهن:

وهو سيناريو متوقع، لكنه ربما لا يحظى بوزن نسبي عالٍ، نظراً للظروف الموضوعية والميدانية التي شهدتها الحالة الفلسطينية في سنة 2022. وتوقعات سنة 2023 خصوصاً مع تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة وتوجهاتها الأكثر تطرفاً.

المؤشرات:

- بقاء أداء السلطة كما هو الآن.
- استمرار الممارسات الإسرائيلية في القدس والضفة بالوتيرة نفسها.
- استمرار العمل المقاوم بالوتيرة نفسها.
- استئناف عمليات التفاوض حول صفقة تبادل أسرى جديدة.

2. سيناريو الانحسار والتراجع في الضفة الغربية المحتلة، واستمرار الهدوء على جبهة غزة:

وهو سيناريو يبدو قائماً إذا تهيأت الظروف التالية:

- اعتقال أو استشهاد عناصر المجموعات المسلحة في الضفة.
- قرب الإعلان عن صفقة تبادل جديدة بين المقاومة و"إسرائيل" (تنفيذ الصفقة يحتاج إلى هدوء).
- انتهاج سياسة عدم التصعيد من قبل حكومة نتنياهو الجديدة، خصوصاً مع غزة وأراضي الـ 48، والالتفات لقضايا الشأن الداخلي، وتسكين الجبهات للسماح باستمرار الحكومة، وبثّ صورة جيدة عنها للمجتمع الدولي.
- انتهاء أسباب ظاهرة عرين الأسود وغيرها في الضفة الغربية المحتلة.
- تفكيك الخلايا العاملة في الضفة الغربية خصوصاً عرين الأسود وكتيبة جنين بطرق مختلفة. (الشهادة أو الاعتقال أو الاندماج في السلطة).

3. سيناريو التصعيد:

هذا هو السيناريو المنطقي، الذي يتفق مع طبيعة الشعب الفلسطيني من جهة، وممارسات الحكومة الإسرائيلية الجديدة من جهة أخرى، وهي الممارسات التي تدعو إلى التصعيد سواءً في القدس، أم في الضفة، أم حتى في قطاع غزة؛ وتصريحات وزراء الحكومة الجديدة تقول بذلك، واتفاقيات الشراكة بين أحزاب الحكومة تؤكد ذلك.

المؤشرات:

- ☑ تصاعد الممارسات الإسرائيلية اليومية في القدس والضفة؛ الضم، والتقسيم الزماني والمكاني في القدس، وسنّ تشريعات جديدة تتعلق بالضم وتطبيق السيادة الإسرائيلية في بعض المناطق (استراتيجية حسم الصراع).
- ☑ الإعلان عن تنفيذ مسيرة الأعلام 2023 في ظلّ حكومة أحد قياداتها إيتمار بن غفير Itamar Ben Gvir.
- ☑ استمرار أعمال المقاومة في الضفة وارتفاع وتيرتها (استعادة روح العمل المقاوم بكافة أدواته).
- ☑ استمرار توجيه أصابع الاتهام إلى غزة بدعم أعمال المقاومة في الضفة.
- ☑ انشغال السلطة وعدم ردها على الممارسات الإسرائيلية المستفزة.
- ☑ عدم تدخّل الإدارة الأمريكية لوقف أي تصعيد بسبب انشغالها في ملفات دولية ذات أولوية (مزيداً من التواطؤ).
- ☑ حديث قائد حماس في غزة خلال حفل انطلاقة حركته حول سنة 2023، وأن المعلومات الاستخبارية لديهم تتوقع التصعيد.

ووفق هذا السيناريو فإن المقاومة الفلسطينية مرشَّحة للتصاعد خلال سنة 2023، خصوصاً في ضوء تشكيل حكومة الاحتلال الأكثر تطرفاً دينياً وعنصرياً، والتي تتبنى برنامجاً قمعياً عدوانياً ضدّ الشعب الفلسطيني، وضدّ أرضه ومقدساته؛ ما يعزز خيارات التوجه نحو العمل المقاوم في الوسط الفلسطيني، وبما يُفقد السلطة في رام الله مبررات وجودها من وجهة النظر الفلسطينية.

كما أن تصاعد إجراءات التهويد والقمع الصهيوني، خصوصاً في القدس والمسجد الأقصى، قد تدفع المقاومة في غزة في نهاية المطاف لخوض معركة "سيف قدس" جديدة، في بيئة فلسطينية وعربية وإسلامية شعبية داعمة لهذا التوجّه، وخصوصاً بعد ما رأينا في مونديال قطر 2022.

والمعنى أن سنة 2023 محمَّلة بعناصر التفجير، وتعزيز العمل المقاوم. وهذا هو السيناريو المرجَّح.

وعليه فمن الممكن حدوث ما يلي:

- ☑ ازدياد وتيرة العمليات في الضفة والداخل المحتل مع وصول حكومة اليمين المتطرف.
- ☑ مع مرور الوقت واستمرار الفعل المقاوم في الضفة والداخل، ربما نشهد تطوراً وتحسناً في هذا العمل على غرار عملية تفجيري القدس قبل أسابيع (تشرين الثاني/ نوفمبر 2022).
- ☑ قد نشهد دخول غزة على خط المواجهة العسكرية في حال ارتكاب حكومة اليمين أي حماقة، وخصوصاً في اتجاه الضم، أو اغتيال شخصيات سياسية وعسكرية.
- ☑ قد نشهد زيادة في التنسيق والتعاون بين جبهات المواجهة مع الاحتلال (غزة، والضفة، والداخل، وسورية، ولبنان)، خصوصاً بعد عودة العلاقة بين حماس والنظام السوري.
- ☑ قد نشهد تحريكاً للمياه الراكدة بما يخص مفاوضات تبادل الأسرى بين حماس و"إسرائيل"، خصوصاً بعد تهديد رئيس حماس في غزة يحيى السنوار بإغلاق الملف، وكذلك وصول حكومة يمين قوية قادرة على اتخاذ قرارات مصيرية.

الوضع الإسرائيلي[1]

مهند مصطفى[2]

أحدثت الاتفاقيات الائتلافية تغييرات عميقة في مبنى بعض الوزارات المهمة في الحكومة الإسرائيلية. ولكن يبقى التغيير الأهم هو ما حدث في وزارة الدفاع الإسرائيلية في تعيين وزير داخل الوزارة لا ينتمي لحزب وزير الدفاع، ويكون مسؤولاً عن الإدارة المدنية في الضفة الغربية.

هذا التغيير الجوهري الأساسي الذي حدث في وزارة الدفاع ستكون له تداعيات على الوضع في الضفة الغربية والعلاقة مع الفلسطينيين ومع المجتمع الدولي. وقد حذَّر الكثير من الجنرالات السابقين من هذه الخطوة، كما لمح رئيس هيئة الأركان الحالي أفيف كوخافي Aviv Kochavi، أن الجيش هو الوحيد المخول بتعيين المناصب العسكرية في الجيش، وذلك بالإشارة إلى اتفاق نتنياهو مع حزب الصهيونية الدينية Religious Zionist Party أن الوزير المعين من طرف هذا الحزب في وزارة الدفاع، هو من سيُعيّن منسق أعمال الحكومة في الضفة ورئيس الإدارة المدنية.

سيحاول بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu لجم تنفيذ الطموحات الأيديولوجية لحزب الصهيونية الدينية من خلال رئاسته للجنة الوزارية لشؤون الاستيطان، والتشديد في الاتفاق الائتلافي على أهمية التنسيق معه في أي قرارات تتخذ في الضفة الغربية، مثل البناء الاستيطاني أو تعيين رئيس الإدارة المدنية أو منسق الحكومة بالضفة الغربية. في هذه الحالة لن يستطيع حزب الصهيونية الدينية تنفيذ كل برامجه على الأرض، وفي الوقت نفسه لن يستطيع نتنياهو منع تصعيد البناء الاستيطاني في الضفة الغربية، بما يكفي لجذب النقد الدولي على حكومته.

---

[1] ملخص الورقة المقدَّمة لحلقة نقاش: تقييم استراتيجي 2022 – تقدير استراتيجي 2023 التي نظَّمها مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – بيروت، 4 و2023/1/11.

[2] مدير عام مركز مدى الكرمل – حيفا، ورئيس قسم التاريخ في المعهد الأكاديمي العربي في كلية بيت بيرل. حاصل على شهادة الدكتوراه من كلية العلوم السياسية في جامعة حيفا. صدر له العديد من الكتب والأبحاث والدراسات الأكاديمية في اللغات العربية والإنجليزية والعبرية، بالإضافة إلى المقالات الفكرية والسياسية.

سيعمل حزب الصهيونية الدينية على زيادة البناء الاستيطاني من خلال توسيع مساحة التفاهمات بينه وبين نتنياهو في هذا الشأن، بحيث لا يبقى البناء بالإيقاع الحالي نفسه، بل زيادته بما يشمل ذلك تقييد البناء الفلسطيني وزيادة الرقابة على البناء القائم، واتخاذ خطوات ضده مثل الهدم، وهي جميعها تقع ضمن صلاحيات الإدارة المدنية.

ستؤدي اتفاقيات الائتلافات الحكومية إلى انتزاع جزء من صلاحيات رئيس هيئة الأركان ووزير الدفاع في مسائل حساسة، فحرس الحدود والذي كان يتبع للجيش سيكون تحت سلطة وزير الأمن القومي، والإدارة المدنية ستكون تحت سلطة وزير في وزارة الدفاع غير وزير الدفاع نفسه. وتُعدّ هاتين المؤسستين (حرس الحدود والإدارة المدنية) مؤسسات لها احتكاك يومي مع السكان الفلسطينيين، حيث أن تصعيد نشاطهما ضدّ الفلسطينيين سيُسهم في تصعيد التوتر الأمني القائم أصلاً في الضفة الغربية، بالإضافة إلى أن ذلك سوف يُقلل التنسيق الأمني والتعاون بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل"، حيث أن إيتمار بن غفير Itamar Ben-Gvir وبتسلئيل سموتريتش Bezalel Smotrich يُعدان السلطة الفلسطينية "سلطة إرهابية"، مما سيؤدي إلى إضعاف السلطة، وتراجع سيطرتها على مناطق في الضفة الغربية، وزيادة حالة الإحباط بداخلها ومنها.[3]

علاوة على كل ذلك، فإن توسيع صلاحيات وزير الأمن القومي، سيمنحه السلطة بزيادة دخول اليهود للحرم القدسي، وهو واحد من المشاريع المهمة لحزب "عظمة يهودية (عوتسما يهوديت Otzma Yehudit)"، وواحدة من مصادر قوته الانتخابية، وهذا الأمر سيُشكل أرضية خصبة لمواجهات في الحرم القدسي تنذر بتدهور الوضع الأمني بشكل خطير.

على المستوى الداخلي، ستعمل الحكومة على تشريع سلسلة من القوانين تهدف إلى تقييد السلطة القضائية، علاوة على تضييق عمل منظمات المجتمع المدني، وخصوصاً المنظمات التي تتحدى سياسات الحكومة وتوجهاتها الفكرية، حيث تقع ضمن صلاحيات رئيس "حزب نوعم Noam party" تحديد

---

[3] يوحنان تسوريف وعلي الأعور، الفلسطينيون بعد انتخابات نوفمبر 2022، معهد دراسات الأمن القومي، 2022/11/24، انظر: לקראת צומוד? הפלסטינים אחרי בחירות נובמבר 2022 - המכון למחקרי ביטחון לאומי (inss.org.il) (باللغة العبرية)

أي منظمات غير حكومية تستطيع تنظيم فعاليات في جهاز التعليم ومنع منظمات أخرى، بالإضافة إلى أن أن سموتريتش رأى أنّ منظمات المجتمع المدني الإسرائيلية التي تعمل من أجل حقوق الفلسطينيين في الضفة الغربية تشكّل خطراً على "إسرائيل".

الدول العربية[1]

د. أشرف بدر[2]

مقدمة:

ترى بعض الأنظمة العربية في العلاقة مع "إسرائيل" أداة لتحقيق استقرارها، من خلال استرضاء الأمريكان أولاً، ومواجهة إيران ثانياً. لكن الشعوب العربية ما زالت بمجملها رافضة لإقامة علاقات مع الكيان الصهيوني أو التطبيع معه، علاوة على تعاطفها مع القضية الفلسطينية (كمؤشر مونديال قطر). إذ تشير نتائج المؤشر العربي 2022 إلى أنّ 84% من المستطلعين يرون في "إسرائيل" المهدد الرئيسي لأمن المنطقة واستقرارها، يتلوها الولايات المتحدة بنسبة 78%. فيما يرى 76% أن "القضية الفلسطينية هي قضية العرب جميعاً، وليست قضية الفلسطينيين وحدهم. كما أن 84% من المستطلعين يرفضون الاعتراف بـ"إسرائيل".[3]

يمكن القول بوجود عدة انعكاسات لأهم التطورات السياسية في سنة 2022 ومن أبرزها: استمرار انحسار النفوذ الأمريكي، وتشكيل حكومة إسرائيلية يسيطر عليها التيار الديني القومي المتطرف. فيما سيتم التركيز في هذه الورقة على أربعة محاور:

- ☑ أولها: عدم نجاح الولايات المتحدة في دمج "إسرائيل" في المنطقة (زيارة جو بايدن Joe Biden كمؤشر).
- ☑ ثانيها: اتفاق استغلال الغاز بين "إسرائيل" ولبنان.
- ☑ ثالثها: قطع العلاقات بين المغرب والجزائر تأثراً بتطبيع العلاقات بين المغرب و"إسرائيل".
- ☑ رابعها: "منتدى النقب" ودور الإمارات التطبيعي.

---

[1] ملخص الورقة المقدَّمة لحلقة نقاش: تقييم استراتيجي 2022 – تقدير استراتيجي 2023 التي نظَّمها مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – بيروت، 4 و2023/1/11.

[2] باحث وأكاديمي، حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية، والماجستير في الدراسات الإسرائيلية، له عدة مؤلفات ومقالات منشورة في مجلات محكمة، مهتم بالاجتماع السياسي ومفهوم الاستعمار الاستيطاني.

[3] المركز العربي يعلن نتائج استطلاع المؤشر العربي 2022، موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023/1/3، انظر: https://www.dohainstitute.org/ar/News/Pages/the-acrps-announces-the-results-of-the-2022-arab-opinion-index.aspx

أولاً: زيارة بايدن للمنطقة 13-2022/7/17:

سعت الولايات المتحدة تحت إدارة بايدن إلى دمج "إسرائيل" في المنطقة تحت إطار أمني إقليمي، وتوسيع دائرة التطبيع العربي معها ضمن "اتفاقات أبراهام Abraham Accords"، لكن نجاحها كان محدوداً. حيث فشلت في إقناع السعودية بالانضمام إلى الاتفاقات، لكنها نجحت في اقناعها بفتح مجالها الجوي "أمام جميع شركات النقل الجوي"، بما يشمل "إسرائيل"، لكن السعودية أكدت بأنّ هذه الخطوة لا تعني تطبيعاً مع "إسرائيل"، فالتطبيع معها مرتبط بقيام دولة فلسطينية. كما أعلن بايدن أن قوات حفظ السلام المتعددة الجنسيات ستغادر جزيرة تيران الواقعة في البحر الأحمر، التي كانت مصر قد تنازلت عنها للسعودية في سنة 2017، مما يعزز مؤشرات توجه السعودية للتطبيع مع "إسرائيل"، فوجود القوات الدولية كان جزء من اتفاق "السلام" بين مصر و"إسرائيل"، وسحب القوات الدولية يعني ضمناً قبول السعودية بالالتزامات المصرية الأمنية تجاه "إسرائيل" والمتعلقة بهذه الجزيرة.

ثانياً: اتفاق استغلال الغاز بين لبنان و"إسرائيل":

تراجعت احتمالية حدوث مواجهة عسكرية بين "إسرائيل" وحزب الله اللبناني، عقب توقيع التوافق بين "إسرائيل" ولبنان حول استغلال الغاز في البحر الأبيض المتوسط. حيث أعلن حزب الله على لسان أمينه العام عن دعمه اتفاق ترسيم الحدود البحرية.[4]

لا يحُل هذا الاتفاق كل مشاكل الحدود البحرية بين الطرفين، فالاتفاق لا يُعدّ ترسيماً نهائياً للحدود البحرية في ظلّ عدم وجود اتفاق على ترسيم الحدود البرية؛ فلبنان لا يعترف بخط العوامات البحري الذي وضعته إسرائيل سنة 2000 على بعد 5 كيلومترات من رأس الناقورة باعتباره حدوداً بحرية مفترضة بينها وبين لبنان. وفي حال توترت الأوضاع بين "إسرائيل" وحزب الله، أو وقعت مواجهة بين "إسرائيل"

[4] نصرالله: في اللحظة التي يوقّع فيها الترسيم نستطيع أن نقول إن حصل توافقاً أو تفاهماً، موقع بيروت 24، 2022/10/11، انظر: https://www.beirut24.org/

وإيران، أو توترت العلاقات الأمريكية – الإيرانية بسبب برنامج إيران النووي، فإن الأمور الخلافية قد تعود إلى الواجهة من جديد على الرغم من نشوء مصلحة جديدة مشتركة بالحفاظ على الوضع القائم.[5]

ثالثاً: قطع العلاقات بين المغرب والجزائر تأثراً بتطبيع العلاقات بين المغرب و"إسرائيل":

تتسارع خطوات التطبيع بين المغرب و"إسرائيل" على الرغم من المعارضة الشعبية الواسعة للتطبيع، كمؤشر على ذلك الاحتجاجات التي اندلعت في 38 مدينة بالمغرب في ذكرى يوم الأرض الفلسطيني، المنددة بالخطوات التطبيعية المتسارعة مع الكيان الصهيوني. ودعا لهذه الاحتجاجات "الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضدّ التطبيع" والتي تضم 15 تنظيماً سياسياً ونقابياً وحقوقياً.[6]

في المقابل، تصدّرت الجزائر مشهد مقاومة التطبيع ورعاية المصالحة الفلسطينية سنة 2022. إذ وقفت الجزائر بقوة ضدّ منح "إسرائيل" صفة مراقب بالاتحاد الإفريقي. كما حاولت الجزائر تحقيق المصالحة بين الفلسطينيين وإنهاء الانقسام، من خلال الوصول إلى اتفاق جديد بين الفصائل عُرف بـ"اتفاق الجزائر"، تمّ التوقيع عليه في 2022/10/13.

رابعاً: "منتدى النقب" ودور الإمارات التطبيعي:

نشطت الإمارات في عملية التطبيع مع "إسرائيل" سياسياً واقتصادياً وأمنياً وسياحياً، وحتى ثقافياً (كمثال: تعليم الهولوكوست Holocaust في المدارس). كما تصاعدت التبادلات التجارية بين الطرفين لتزيد عن مليارَي دولار خلال سنة 2022. بالإضافة إلى زيارات ديبلوماسية لرئيس الوزراء نفتالي بينيت Naftali Bennett والرئيس الإسرائيلي إسحق هرتزوج Isaac Herzog يوم الإثنين 2022/12/5 إلى الإمارات، بعد زيارته للبحرين.

---

[5] اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل: دلالات التوقيت وتحديات التنفيذ، موقع عرب 48، 2022/10/19، انظر: https://www.arab48.com

[6] احتجاجات في 38 مدينة مغربية ضد التطبيع، صحيفة **العربي الجديد**، لندن، 2022/3/31، انظر: https://www.alaraby.co.uk/

لم تتأثر العلاقة بين الطرفين بصعود اليمين المتطرف في الانتخابات الأخيرة، فقد شارك إيتمار بن غفير Itamar Ben-Gvir في حفل السفارة الإماراتية بتل أبيب بمناسبة الاستقلال، كما أن اقتحامه للأقصى لم يؤجِّل اجتماعات منتدى النقب في الإمارات.

تقود الإمارات مأسسة التطبيع والتعاون الأمني مع "إسرائيل"، فقد عقدت عدة اجتماعات في أبو ظبي في 2023/1/9، ضمن إطار ما يسمى بـ"منتدى النقب"، بمشاركة مسؤولين من مصر و"إسرائيل" والمغرب والإمارات والبحرين والولايات المتحدة، تمهيداً لعقد قمة لوزراء خارجية هذه الدول في المغرب، خلال الأشهر المقبلة. ويأتي الاجتماع كامتداد للقاء الذي عقده وزراء خارجية هذه الدول لأول مرة في آذار/ مارس 2022، في كيبوتس سديه بوكير Sede Boqer بالنقب.[7]

خامساً: دول عربية أخرى:

تُبقي مصر والأردن على علاقاتهما التطبيعية مع "إسرائيل"، ومن غير المتوقع حدوث تغير جوهري في العلاقة مع الحكومة الإسرائيلية الجديدة، مع ترجيح توتر العلاقة بين الأردن و"إسرائيل" على خلفية الوصاية الهاشمية على الحرم القدسي، واصطدامها بالممارسات الإسرائيلية الهادفة لتعزيز سيادتها على الحرم.

تستمر "إسرائيل" في انتهاج "المعركة بين الحروب" في التعامل مع سورية، عبر توجيه ضربات جوية داخل الأراضي السورية، ومن غير المتوقع أن يُغيّر النظام السوري سياسة "الاحتفاظ بحق الرد".

فيما يتعلق بدول الخليج؛ تتماهى البحرين مع الإمارات في خطواتها التطبيعية، وإن بدرجة أقل بسبب المعارضة الداخلية، فيما تستمر الكويت بتبني موقف رافض للتطبيع. أما عُمان، فقد أقرت توسيع قانون مقاطعة "إسرائيل"، وهو ما يعني ابتعادها عن مسار التطبيع.

[7] اللجنة التوجيهية لـ"منتدى النقب" تجتمع في أبو ظبي، عرب 48، 2023/1/9.

مؤشرات دولية[1]

أ. د. وليد عبد الحي[2]

☑ 1. **الحرب الروسية الأوكرانية**: إذا تحقق انتصار لروسيا، فإنه نسبياً سيزيد من ضعف المكانة الدولية للولايات المتحدة، ويضعف التحالف الغربي، وهو أمر في محصلته الاستراتيجية لصالح العالم العربي وقواه التحررية.

المتوقع: بين آذار/ مارس ونيسان/ أبريل لسنة 2023 ستحتدم المعركة في أوكرانيا، وسيبدأ الروس هجوماً جديداً لتثبيت مواقعهم، واحتمالات التفاوض ضعيفة للغاية قبل هذه المعركة.

في كلّ الحالات تحاول "إسرائيل" أن لا تظهر في صورة هذا الصراع، وإن كان ضمنياً الروس يعرفون جيداً إلى أي جهة تنحاز.

☑ 2. **تايوان**: التوتر حول تايوان وفي بحر الصين الجنوبي سيزيد من أعباء التمدد الأمريكي، ويعزز تراجع المكانة الاستراتيجية للشرق الأوسط في استراتيجية الولايات المتحدة، وهو أمر للصالح العربي، كما أنه سيجبر "إسرائيل" على اتخاذ موقف من الحرب إذا اندلعت، وهو ما قد يعقّد علاقاتها مع كلّ من تايوان وأمريكا والصين.

المتوقع: التوتر في منطقة تايوان سيتزايد تدريجياً، واحتمال وقوع بعض المواجهات العسكرية التكتيكية ليس مستبعداً خصوصاً محاولة الصين السيطرة في المرحلة الأولى على بعض الجزر التابعة لتايوان في مضيق تايوان، خصوصاً جزيرة البيكادورس وما حولها، بهدف إحداث مزيد من التضييق على تايوان؛ وهذا سيُحدث مشكلة لـ"إسرائيل" في الحفاظ على علاقة جيدة بالطرفين.

---

[1] ملخص الورقة المقدَّمة لحلقة نقاش: تقييم استراتيجي 2022 – تقدير استراتيجي 2023 التي نظَّمها مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – بيروت، 4 و2023/1/11.

[2] خبير في الدراسات المستقبلية والاستشرافية، أستاذ في قسم العلوم السياسية في جامعة اليرموك في الأردن سابقاً، حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة القاهرة، وهو عضو سابق في مجلس أمناء جامعة الزيتونة في الأردن، وجامعة إربد الأهلية، والمركز الوطني لحقوق الإنسان وديوان المظالم، والمجلس الأعلى للإعلام. ألَّف 37 كتاباً، يتركز معظمها في الدراسات المستقبلية من الناحيتين النظرية والتطبيقية، ونُشر له نحو 120 بحثاً في المجلات العلمية المحكّمة.

3. **الموقف الدولي من حكومة بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu الجديدة:** نتنياهو بين ضغطين؛ بين ضغط حلفائه في الحكومة الذين لهم نزعة متطرفة، وبين محاولة توسيع دائرة التطبيع مع العرب وامتصاص المخاوف الغربية تجاه حكومته أو حتى الأمريكان الذين عبَّروا عن ذلك بشكل واضح.

المتوقع: احتمالات تفكك الحكومة الإسرائيلية الجديدة يفوق ما يحاول نتنياهو التهوين منه، لكنه قد يعمل على إطالة عمر حكومته وامتصاص الضغوط عليه، من خلال حربٍ على غزة، أو رفع مستوى التوتر مع إيران إلى درجة عالية.

4. **الاقتصاد العالمي:** نتائج الكورونا (كوفيد–19 أو COVID–19) والحروب وأزمات الطاقة والتضخم والبطالة والارتباك في الأسواق المالية ستزيد الأمر تعقيداً.

المتوقع: معدل النمو الاقتصادي في العالم سيتراجع إلى 2.7%، وستتزايد نسب الفقر على المستوى العالمي. وهو ما قد يقود إلى احتمال تخفيض المساعدات الغربية للسلطة في الضفة الغربية.

5. **غاز شرق البحر المتوسط:** عدد الدول المُشاطئة للمتوسط 22 دولة. ونظراً لتداخل المناطق الاقتصادية الخالصة ستثور مشكلات حول جغرافية المناطق وتمديد الأنابيب، وحركة التجارة...إلخ.

المتوقع: سيفتح المجال لتصاعد النزاعات بين الدولة المُشاطئة الـ 22 بمعدل 60%، وهو ما قد يؤثر على الحركة التجارية لشرق المتوسط (إذا حصلت مواجهات بين تركيا واليونان...إلخ).

6. الاحتقان الداخلي في إيران والسعودية أعلى مما يبدو على السطح، وقد تتجلى بعض مظاهره خلال 2023. وهذا سيكون له تأثير على أسواق النفط والغاز عالمياً، وهو ما قد تستثمره "إسرائيل".

المتوقع: التغيّر السلبي في إيران قد يحرم المقاومة سنداً مهماً لها، بينما التغيّر في السعودية سيمتد لفترة من عدم الاستقرار، وهو ما قد يفتح المجال أمام سيناريوهات واحتمالات سلبية وإيجابية.

7. احتمال تزايد الضربات المتبادلة بين إيران و"إسرائيل" سواء ضربات مباشرة أم غير مباشرة.

المتوقع: قد تزيد الضغوط على "إسرائيل" باتجاه المواجهة الواسعة مع إيران، وهو ما قد يعزز الضغط عليها.

8. سيتزايد الضغط الروسي لتسريع وتيرة التقارب السوري التركي، وخصوصاً في ضوء تقارب حماس وسورية، ولكن يجب أن يوضع في الاعتبار أن الانتخابات القادمة في تركيا المحتملة خلال سنة 2023 قد تأتي بمفاجأة تؤدي لفوز المعاضة وتراجع أردوغان وحزبه، وهذا قد يؤثّر كثيراً على المشهد.

المتوقع: تخفيف الحرج السياسي لمحور المقاومة في العلاقة مع تركيا، وتوسيع دائرة الحركة لهذا المحور.

9. احتمالات تصاعد وتيرة العنف الاجتماعي في الولايات المتحدة مقارنة بالأعوام السابقة. منذ سنة 2000 وحتى الآن (مطلع 2023) نسبة العنف الاجتماعي في الولايات المتحدة تتزايد باستمرار.

المتوقع: تعزيز الضغوط على الولايات المتحدة وتقليص مكانتها الدولية.

10. اهتزاز التناغم الداخلي في كلّ من الاتحاد الأوروبي والناتو NATO بسبب الأعباء الاقتصادية؛ وإصرار الولايات المتحدة على رفع قيمة الإنفاق الدفاعي للدول الأعضاء إلى 2% من ناتجها القومي، 8 دول فقط من دول الناتو التزمت و22 لم يلتزموا، وهذا أيضاً قد يُربك المشهد الأمريكي وهو إرباك في النهاية يصبّ في مصلحة المنطقة العربية، وأزمات الطاقة والتضخم والمساعدات لأوكرانيا والاضطرابات العمالية.

المتوقع: قد تفقد "إسرائيل" أهميتها بالنسبة لبعض الدول، كما قد تزداد أهميتها بالنسبة لدول أخرى حسب اتجاهات التحولات في هذا الميدان.

11. ستتزايد الهجمات في المنطقة الممتدة من البحر الأحمر مروراً بالسودان ودول الساحل الإفريقي وصولاً إلى جنوب موريتانيا، بسبب تزايد التحركات القبلية والحركات الإسلامية المسلحة، والتنافس الدولي، الصيني والروسي والأمريكي والبريطاني، على هذه المنطقة.

المتوقع: هذا في الغالب سيسهّل لـ"إسرائيل" المزيد من التغلغل للعمق الإفريقي، والتأثير على الاستقرار في المغرب العربي، وقد يكون التركيز على الجزائر تحديداً. وربما تحاول "إسرائيل" أن تعود في السنة الحالية لطرح موضوع الحصول على موقع مراقب في الاتحاد الإفريقي.

☑ **12.** تيار يسار الوسط في دول أمريكا اللاتينية تتحسن مواقعه، وهو تيار أقرب للموقف الفلسطيني، لكن في المقابل هناك تزايد التحول من الكاثوليكية إلى الإنجليكانية، التي تنشط في أوساطها المساندة القوية لـ"إسرائيل"، مما قد يبطئ المسار الداعم لفلسطين.

المتوقع: تزايد التعاطف مع القضية الفلسطينية على المستوى الرسمي ليسار الوسط، ولكنه تعاطف تتباطأ سرعته مع تزايد الإنجليكان.

تركيا[1]

د. سعيد الحاج[2]

الميزة الكبرى أو الصبغة الرئيسية لسنة 2022 في تركيا أنها السنة التي تسبق الانتخابات، وهي انتخابات رئاسية وبرلمانية مرتقبة وينظر الكل لها على أنها مصيرية وفارقة. وفي العادة تترك الانتخابات أثرها بشكل واضح على السنة التي تسبقها داخلياً وخارجياً على المستويات السياسية والاقتصادية وغيرها.

وهذا ما حصل مع سنة 2022 في تركيا حيث كانت سنة التهدئة في السياسة الخارجية التركية، فأعادت أنقرة العلاقات أو حسَّنتها وطوَّرتها مع عدد من الأطراف الإقليمية التي كانت في صف الخصومة معها طوال العقد الماضي، وفي مقدمتها أبو ظبي والقاهرة والرياض. وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فقد كان الحدث الأبرز هو عودة العلاقات الديبلوماسية بين تركيا ودولة الاحتلال الإسرائيلي بعد أربع سنوات من القطيعة الديبلوماسية، إثر نقل السفارة الأمريكية للقدس والتعامل الأمني الفظ مع مسيرات العودة وسقوط عشرات الشهداء في أيار/ مايو 2018.

أتى مسار التهدئة هذا مدفوعاً بعدد من العوامل، في مقدمتها الإدارة الأمريكية الديموقراطية بقيادة الرئيس جو بايدن Joe Biden، وأولوياتها المتمثلة في تخفيف انخراطها في قضايا المنطقة والاعتماد على حلفائها الإقليميين، وبالتالي ضرورة تخفيف حدة الأزمات وتحسين العلاقات بينهما.

ومن بين العوامل كذلك انخراط مختلف الأطراف في عدة صراعات ونزاعات بأشكال مباشرة وغير مباشرة بما استنزفها جميعاً، دون أن يستطيع طرف الانتصار على الآخر أو تحجيمه. ومنها طيّ هذه

---

[1] ملخص الورقة المقدَّمة لحلقة نقاش: تقييم استراتيجي 2022 – تقدير استراتيجي 2023 التي نظَّمها مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – بيروت، 4 و2023/1/11.

[2] كاتب وباحث في الشأن التركي وقضايا المنطقة العربية والإسلامية. تخرّج من كلية الطب في جامعة هاجتبة في تركيا. له مئات المقالات الدورية في عدد من الصحف والمواقع العربية المعروفة، وعشرات الأوراق البحثية حول الشأن التركي منشورة في عدد من المراكز البحثية المعروفة. شارك متحدثاً في عدد كبير من المؤتمرات والندوات المحلية والدولية بخصوص الشأن التركي، وله إطلالات إعلامية في عدة قنوات فضائية.

الدول بشكل كبير صفحة الثورات العربية والثورات المضادة التي كانت السبب الرئيسي للخلاف بينها، وتراجع حدة الاستقطاب بينها بعد حلحلة ملفات أخرى في مقدمتها الأزمة الخليجية وحصار قطر. كما أن الأوضاع الاقتصادية على مستوى العالم بعد جائحة كورونا (كوفيد–19 أو COVID-19) ثم الحرب الروسية – الأوكرانية دفعت بمختلف الأطراف لتخفيف الضغوط على سياستها الخارجية.

وفي الخصوصية التركية، كان قرب الانتخابات في ظلّ الأوضاع الاقتصادية المتراجعة سبباً إضافياً مهماً لمسار التهدئة والحوار، ولذلك فقد شمل حوارات مع أطراف أخرى منها اليونان وأرمينيا مثلاً. كما أن أنقرة كانت ترغب في تثبيت منجزاتها والاختراقات التي حققتها في كل من ليبيا وجنوب القوقاز، وبدرجة أقل العراق وسورية.

فيما يتعلق بالعلاقات مع الاحتلال، كان ثمة دوافع مختلفة لإعادة العلاقات التي تراجعت لأسباب مختلفة نوعاً ما. ثمة سببان رئيسيان دفعا أنقرة للرغبة الواضحة في تحسين العلاقات مع تل أبيب؛ أولهما محاولة تفكيك التحالف الإقليمي المواجه لها في شرق المتوسط بقيادة اليونان، وهو الملف الذي أصبح أولوية للسياسة الخارجية التركية في السنوات الأخيرة لارتباطه بأمن الطاقة من جهة، والتنافس الجيوسياسي في المنطقة من جهة ثانية، والصراع مع الخصم التقليدي لتركيا تاريخياً وقومياً ودينياً من جهة ثالثة.

والسبب الثاني أن هناك قناعة لدى صانع القرار التركي أن العلاقات الجيدة مع الاحتلال أحد مفاتيح تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو الأمر بالغ الأهمية مؤخراً لأنقرة، إذ يرتبط بملف مواجهة المنظمات الانفصالية في الشمال السوري وملف التسليح وخصوصاً صفقة مقاتلات أف 16 أو F16 المرتقبة، وغيرها من الملفات الخلافية مع واشنطن.

وعلى الرغم من أنها ليست المرة الأولى التي تتحسن فيها علاقات تركيا مع دولة الاحتلال، إلا أنها تبدو هذه المرة مختلفة عن سابقاتها فيما يلي:

- ☑ 1. كانت عودة العلاقات مع الاحتلال ضمن مسار متكامل واستدارة واضحة في السياسة الخارجية التركية.
- ☑ 2. أتت المصالحة وعودة العلاقات بين الجانبين هذه المرة بطلب وسعي من تركيا وتمنُّع ومماطلة من الاحتلال.

☑ 3. عادت العلاقات الديبلوماسية بين الجانبين بدون تحقيق أي من الطرفين للشروط التي أعلنها الطرف الآخر.

☑ 4. طوَّرت تركيا علاقاتها مع الاحتلال على الرغم من انتقاداتها الشديدة لمسار تطبيع علاقات بعض الدول العربية معه وعدِّها "خيانة لحقوق الشعب الفلسطيني".

☑ 5. حصل ذلك في ظلّ عدوان إسرائيلي مستمر ومتكرر ضدّ الفلسطينيين في القدس والضفة، إضافة لمواجهتين في غزة إحداهما "سيف القدس" في 2021.

ولذلك، وبالنظر لما سبق، فإن مسار تحسن العلاقات الأخير بين تركيا ودولة الاحتلال لا يبدو ظرفياً ولا سياقياً ولا مؤقتاً، وليس مرتبطاً فقط باستحقاق الانتخابات المقبلة بشكل تكتيكي، بل هو أقرب لرؤية عميقة لدى صانع القرار بضرورة تحسين العلاقات بين الجانبين (وباقي الأطراف في المنطقة). ولذلك فهو مسار مرشَّح للاستمرار والتطور في المستقبل القريب، وحتى عودة بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu للحكم بعد الانتخابات الأخيرة لن تكون عائقاً كبيراً أمام ذلك، فقد أعلن الأخير ما يشبه التزامه بالتفاهمات التي أُبرمت مع تركيا، وحصل بين الجانبين لقاءات واتصالات بعد فوزه في الانتخابات، في دلالات واضحة على استقرار المسار واستمراره.

ذلك لا يعني أن تركيا ستغض الطرف عن الانتهاكات الإسرائيلية وممارساتها ضدّ الفلسطينيين، وإنما يعني اختلاف نبرتها ولهجتها عن السابق حفاظاً على المسار القائم. وقد قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان Recep Tayyip Erdoğan، إن بلاده ستفصل في المرحلة المقبلة "بين العلاقات مع إسرائيل وسياساتها ضدّ الفلسطينيين"، وهي جملة مفتاحية لها دلالاتها الواضحة بالاتجاهين: أن تحسين العلاقات لن يُسكت انتقادات تركيا، ولكن أيضاً أن الانتهاكات الإسرائيلية لن تضر بالعلاقات مستقبلاً كما حصل في الماضي.

في ارتدادات هذا التطور على القضية الفلسطينية، فمن البديهي أن القطيعة الديبلوماسية بين الجانبين رفعت من سقف الموقف التركي من القضية عموماً وضدّ الانتهاكات الإسرائيلية على وجه الخصوص في السنوات القليلة الماضية، بما في ذلك قيادتها العمل الإسلامي الرسمي المشترك بخصوص القدس لدى

رئاستها الدورية لمنظمة التعاون الإسلامي. وبالقياس، يتوقع اليوم عكس ذلك مع عودة العلاقات بين الجانبين وحرصهما، ولا سيّما تركيا، على استمرارها وعدم انقطاعها ثانية بالطريقة ذاتها.

ولذلك من المتوقع أن يكون هناك ثمن لهذا التقارب فلسطينياً، وإن لم يعلن عنه رسمياً أو يظهر علناً حتى اللحظة، إذ من المهم تسجيل أن الطرفين ذهبا لتحسين العلاقات بغض النظر عن الالتزام باشتراطات كل منهما على الآخر. وعلى الرغم من أنه ليس متوقعاً أن يطرأ تغيّر كبير على موقف تركيا من القضية ككل وعلاقاتها بالسلطة الفلسطينية مثلاً، إلا أن علاقاتها مع فصائل المقاومة الفلسطينية وخصوصاً حركة حماس قد تتأثر نسبياً، إذ تقع في قلب الاشتراطات الإسرائيلية، وتشكل حساسية شديدة لدولة الاحتلال، وقد قال الرئيس التركي ما معناه أن كلاً من الجانبين "يدرك حساسيات الطرف الآخر، وسيراعيها" دعماً لصمود مسار تحسن العلاقات بينهما.

وبالتالي، وإن لم يصدر ولا يتوقع أن يصدر عن الجانب التركي ما يفيد بتغير العلاقات مع الفصائل المذكورة، إلا أن تغيراً ما في تفاصيل العلاقة قد يكون مرجحاً، ولعل غياب أي لقاء رسمي وعلني بين القيادة التركية وقيادة حماس خلال السنة من مؤشرات المسار الجديد وتداعياته.

وفي الخلاصة، وبغض النظر عن النوايا، إلا أن مسار تحسن العلاقات بين تركيا ودولة الاحتلال الإسرائيلي مرشح لأن يصمد أكثر من سابقيه للعوامل سالفة الذكر والتفصيل، وإن كان الأمر مرتبطاً بالتأكيد بعدة عوامل في مقدمتها تطورات القضية الفلسطينية نفسها، إذ كما تقدّم لا يتوقع أن تصمت أنقرة عن الانتهاكات الإسرائيلية تماماً.

ختاماً، ليس من المتوقع أن تطرأ تغيرات كبيرة وتطورات ملفتة في هذا الملف في النصف الأول من السنة المقبلة 2023، إذ تدخل البلاد في أجواء الانتخابات بشكل كبير. إلا أن نتائج الانتخابات المقبلة، ولا سيّما الرئاسية منها، سيكون لها تأثير مباشر على مقاربة تركيا للقضية الفلسطينية اعتماداً على اسم الفائز في الانتخابات والذي سيحكم البلاد وفق النظام الرئاسي، وفي ظلّ صلاحيات واسعة ممنوحة له في مختلف المجالات وفي مقدمتها السياسة الخارجية.

إيران[1]

أ. د. طلال عتريسي[2]

حفلت سنة 2022 بمتغيرات وأحداث كان لها تأثيرات مباشرة على قضية فلسطين، سواء على علاقة إيران المباشرة بهذه القضية أم على مستوى المقارنة بينها وبين دول أخرى عربية وإسلامية تجاه القضية نفسها.

فقد تواصل التقدم في تطبيق استراتيجية التطبيع بين بعض الدول العربية و"إسرائيل" من خلال الزيارات، والمشاركة في مناسبات سياسية وأمنية ورياضية وفنية وسواها. كما استمرت من جهة ثانية باقي الدول العربية، ومعها جامعة الدول العربية، في استراتيجية الرهان على التفاوض المباشر وعلى دعم السلطة الفلسطينية وعلى حلّ الدولتين، وعلى ربط هذه "الحقوق" للشعب الفلسطيني بـ"السلام" الدائم وبالتطبيع والتصالح مع "إسرائيل".

من الملاحظ خلال سنة 2022 غياب أي تأييد من بين الدول العربية وحتى الإسلامية لخيار المقاومة في فلسطين، على الرغم من اشتعال المواجهات مع الاحتلال وتنوع ساحاتها في الداخل الفلسطيني. بل بقيت هذه الدول، إما تحت سقف التفاوض وحلّ الدولتين، وإما مع التطبيع المباشر. كما لم تطلق أي من الدول العربية والإسلامية باستثناء إيران المواقف المؤيدة سواء لمعركة "سيف القدس" أم حتى لمعركة "وحدة الساحات" بين حركة الجهاد الإسلامي وجيش الاحتلال التي اندلعت في مطلع شهر

---

[1] ملخص الورقة المقدَّمة لحلقة نقاش: تقييم استراتيجي 2022 – تقدير استراتيجي 2023 التي نظَّمها مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – بيروت، 4 و2023/1/11.

[2] عميد سابق للمعهد العالي للدكتوراه في الجامعة اللبنانية، مدير سابق لمعهد العلوم الاجتماعية، مدير سابق لمركز الدراسات الاستراتيجية في بيروت، أستاذ علم الاجتماع في الجامعة اللبنانية، مستشار علمي وأكاديمي في جامعة المعارف، وباحث في قضايا الشرق الأوسط. أستاذ محاضر في كلية القيادة والأركان في الجيش اللبناني، عضو في هيئات علمية واستشارية في مراكز دراسات لبنانية وعربية. نشر دراسات وأبحاث في دوريات عربية وأجنبية، وشارك في مؤتمرات إقليمية ودولية حول قضايا الشرق الأوسط الثقافية والسياسية والاجتماعية.

آب/ أغسطس 2022، وكذلك بالنسبة للعمليات البطولية التي جرت في الضفة الغربية والتي أربكت حسابات الكيان الأمنية وخصوصاً من جانب من أطلقوا على أنفسهم "عرين الأسود".

وفي هذه السنة أيضاً كشفت المشاركة في مونديال قطر 2022 حجم الرفض الشعبي والشبابي للتطبيع وحتى للاعتراف بوجود "إسرائيل"، وأن العدو لم يكن إيران، كما حاولت الترويج لذلك بعض المؤسسات الإعلامية، خصوصاً مع بداية مسار التطبيع، بل كان الأمر مفاجئاً للكيان الإسرائيلي نفسه الذي اكتشف أن التطبيع ليس بمثل السهولة التي قدمتها الحكومات، وأن حضور المراسلين والإعلاميين الإسرائيليين في الدوحة كان بالنسبة إليهم بمثابة أيام سوداء في بيئة لا تقبل بهم ولا تعترف بوجودهم.

تعرَّضت إيران في هذه السنة، بالتوازي مع مفاوضاتها حول برنامجها النووي، إلى تهديدات مباشرة بالحرب من الجانبين الأمريكي والإسرائيلي، تحت ذريعة "الخيارات المفتوحة" لمنع إيران من امتلاك القنبلة النووية. وقد أكَّد بعض المسؤولين الإسرائيليين أنهم مارسوا الضغوط على إدارة جو بايدن Joe Biden لعدم توقيع هذا الاتفاق.

وما يستحق التوقف عنده من أحداث مهمة في هذه السنة، هي عودة العلاقات بين حركة حماس وسورية بعد قطيعة أعوام عدة. وقد لعبت إيران ومعها حزب الله في لبنان دوراً مباشراً في تقريب وجهات النظر بين الطرفين، ما سيجعل محور المقاومة أكثر قوة وتماسكاً على قاعدة توحيد القوى كافة في مشروع المقاومة ضدّ الاحتلال الصهيوني.

وإذا كان من المتوقع في سنة 2023 أن تستمر مساعي التطبيع مع دول أخرى، فإن من المتوقع أيضاً، مع طبيعة القوى التي تشكَّلت منها الحكومة الإسرائيلية الجديدة أن تتزايد في هذه السنة مخاطر الاعتداءات على الشعب الفلسطيني وعلى مقدساته، لكي تثبت قوى التطرف والتشدد اليميني الديني أنها أكثر حرصاً وقدرة على مواجهة فصائل المقاومة الفلسطينية.

ما يعني أن من المتوقع أن تندلع المواجهات مجدداً بين فصائل المقاومة وبين جيش الاحتلال، وهذا يفترض أن المقاومة ستكون بحاجة إلى المزيد من التنسيق في غرفة عمليات مشتركة، وإلى المزيد من الدعم، خصوصاً بعدما أصبحت الضفة جزءاً من معادلة المقاومة. وعلى محور المقاومة وفي مقدمته إيران أن يكون مستعداً لتوفير مثل هذا الدعم بالطرق والوسائل المناسبة.

مسار التسوية[1]

أ. هاني "محمد عدنان" المصري[2]

لم تشهد سنة 2022 أي تطورات بما يخص مسار التسوية، وذلك لعدم وجود شريك إسرائيلي، وعدم طرح أي خطة أمريكية أو دولية قادرة على استئناف هذا المسار، فالإدارة الأمريكية على الرغم من تكرار الإعلان عن تمسكها بحل الدولتين، فإنها لا ترى الوقت مناسباً لطرح أي خطة والقيام بأي جهود جدية للبقاء على هذا المسار؛ ذلك خشية من إغضاب "إسرائيل" التي لم تكتفِ حكوماتها بقتل مسار التسوية الذي استند إلى اتفاق أوسلو Oslo Accords، بل تجاوزت التزاماتها في هذا الاتفاق، وفرضت مساراً جديداً يقوم على التعامل مع القضية الفلسطينية ببُعد أمني اقتصادي بعيد عن البُعد السياسي، وعلى أساس إنكار كلي لوجود الشعب الفلسطيني وحقوقه السياسية.

وزاد الأمر سوءاً مع تشكيل أخطر وأسوأ حكومة في "إسرائيل"، وأكثرها تطرفاً، تضم الأحزاب القومية والدينية المتطرفة، التي تعتقد أنها قادرة على استكمال تحقيق أهداف الحركة الصهيونية التي لم تتحقق حتى الآن، وخصوصاً هجرة كل أو معظم اليهود إلى "أرض الميعاد" وإقامة "إسرائيل الكبرى" على كامل أرض فلسطين، وما يقتضيه ذلك من سيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأرض وطرد أكبر عدد ممكن من السكان.

تأسيساً على ما سبق، فإن مسار التسوية مات منذ زمن بعيد، ولكن لا يتم دفنه؛ حتى يبقى حبل الأوهام الضارة والرهانات الخاسرة يشد الكثير من الدول والأطراف العربية والدولية، بما في ذلك القيادة الرسمية الفلسطينية، التي تردد باستمرار تمسكها بحل الدولتين واستئناف المفاوضات وعقد مؤتمر دولي

---

[1] ملخص الورقة المقدَّمة لحلقة نقاش: تقييم استراتيجي 2022 – تقدير استراتيجي 2023 التي نظَّمها مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – بيروت، 4 و2023/1/11.

[2] كاتب وصحفي ومحلل سياسي، وكاتب عمود في صحيفة "القدس" المقدسية، وعضو في الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين واتحاد الصحفيين العالميين منذ سنة 1980. نُشرت له العديد من الدراسات والأبحاث ومئات المقالات، وشارك في الكثير من المقابلات مع وسائل الإعلام المختلفة، كما شارك في العديد من المؤتمرات العربية والدولية. وكان عضواً في مجلس أمناء مؤسسة ياسر عرفات حتى سنة 2021، وهو مستشار شبكة السياسات الفلسطينية.

لتحقيقه، وهي تدرك أن هذا مجرد سراب على الأقل من الآن حتى إشعار آخر. فالحركة الصهيونية من حيث طبيعتها وخصائصها وأهدافها جذرية وغير مستعدة للتوصل إلى تسوية حقيقية مع الفلسطينيين والعرب تنهي احتلال الأرض العربية المحتلة، وتعيد الحقوق الفلسطينية حتى في حدها الأدنى، المقرة في القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية وفيما يسمى "الشرعية الدولية"، بل تهدف لفرض الحل الإسرائيلي بإقامة "إسرائيل" على كامل أرض فلسطين.

ففي الحقيقة، لا يوجد حلّ يسمى "حلّ الدولتين" لا الآن ولا سابقاً، وكذلك لا يوجد "حلّ الدولة الواحدة"، عبر المفاوضات والتنازلات وإثبات الجدارة، بل إن مسار التسوية استُخدم للتغطية على عملية تاريخية تمّ فيها إيجاد حقائق ووقائع على الأرض تجعل الحل الإسرائيلي أكثر وأكثر هو الحل الوحيد المطروح عملياً.

وبالتالي، حلّ الدولتين لم يكن قائماً في أي وقت من الأوقات؛ لأن الاتجاهات الرئيسية في "إسرائيل" تجمعها لاءات تَحُوْل دون قيام دولة فلسطينية على حدود 1967، وحتى على حدود أقل منها، فالدولة الفلسطينية مرفوضة؛ لأنها تجسد النقيض التاريخي للحركة الصهيونية، وتنزع الشرعية عن أداة تجسيدها "إسرائيل". لذلك، لا يمكن أن تقوم الدولة الفلسطينية على أي جزء من فلسطين أو على حدود 1967، إلا إذا فرضت فرضاً وتمّ تغيير الحقائق والوقائع وميزان القوى على الأرض، وتوفّرت بيئة عربية وإقليمية ودولية تتبنى هذا البرنامج، وتساعد الفلسطينيين مساعدة جدية لتحقيقه.

أما بالنسبة إلى السيناريوهات والتطورات المحتملة على صعيد الضم، فلا شكّ أن تشكيل حكومة متطرفة وعنصرية وعدوانية تتبنى بشكل رسمي في برنامجها هدف الضم، يجعل هذا السيناريو محتملاً جداً، ولكن ليس بالضرورة فوراً ومرة واحدة، وإنما نستطيع القول إن مشروع الضم المستمر منذ زمن بعيد، من خلال القضم المتدرج، والضم الزاحف، أخذ دفعة كبيرة وسيتقدم بمعدلات وخطوات أكبر، ولكن إعلان الضم الرسمي والقانوني سينتظر الوقت المناسب، كما جاء في برنامج الحكومة، التي فوضت رئيسها بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu باختيار الوقت المناسب، بما لا يتعارض مع الاعتبارات الديبلوماسية والمصالح القومية لـ"إسرائيل".

إنّ ما يعيق التصعيد الواسع والضم الكبير أن الحكومة ستركّز في البداية على استكمال تغيير الدولة في "إسرائيل"؛ لكي تهيمن على مختلف مفاصلها، وخصوصاً على القضاء، عبر إخضاع المحكمة العليا. كما أنها لا تريد استفزاز الإدارة الأمريكية التي أعربت عن قلقها وحذَّرت من مغبة الإقدام على خطوات تقضي كلياً على حلّ الدولتين، أو تؤدي إلى انهيار السلطة أو حلها.

وفي هذا السياق، فإنّ أي خطوات كبيرة يمكن أن تُوقف قطار التطبيع، وحتى قد تدفع إلى تراجعه، فيما يسعى نتنياهو وحكومته إلى المضي في مسار التطبيع وإلى إقناع المملكة العربية السعودية بالتحالف ضدّ ايران والتطبيع مقابل تأجيل الضم.

التوصيات:

☑ **أولاً**: وقف الرهان على إحياء مسار التسوية، والتركيز بدلاً من ذلك على جمع عناصر وأوراق القوة الفلسطينية، والكفاح لتغيير ميزان القوى على الأرض؛ لأن ميدان المعركة الرئيسي فلسطين، وما يجري فيها، وهو الذي يمكن أن يؤثر سلباً أو إيجاباً في ميادين العمل والنضال الأخرى، بما في ذلك مسار التدويل المهم، ولكنه ليس بديلاً من مسار المفاوضات ولا هو الميدان الرئيسي للعمل؛ لأن القرار الدولي معطل بالفيتو Veto الأمريكي وعجز المجتمع الدولي الذي لم يتمكن من فرض تطبيق قرار واحد من عدد كبير من القرارات الصادرة عن المؤسسات الدولية، وهذا يتطلب التركيز على ترتيب البيت الفلسطيني، من خلال إحياء المشروع الوطني والمؤسسة الوطنية الجامعة، وتغيير المسار السياسي، وإعطاء الأولوية للوحدة على أساس وطني كفاحي وديموقراطي توافقي وشراكة حقيقية.

☑ **ثانياً**: يقتضي وضع المجتمع الدولي، بمختلف مؤسساته ووكالاته، بما فيها المحاكم الدولية، تبني مسار يطالب بانطلاق مسار سياسي جديد، يختلف جوهرياً عن المسار السابق، ويكون مبنياً على مرجعية واضحة وملزمة، تستند إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وتتمسك بأن تكون أي مفاوضات جديدة في إطار دولي، وضمن مؤتمر دولي بصلاحيات كاملة، وبدور مستمر؛ حيث تستهدف المفاوضات تطبيق القرارات الدولية التي تخدم الحق الفلسطيني، لا التفاوض حولها.

هذا المسار بعيد جداً عن إمكانية التحقيق، إلا أنه من الضرورة تَبنّيه للحفاظ على المكاسب الدولية؛ مثل القرارات الدولية التي تضمن حقّ العودة والتعويض وتقرير المصير، بما في ذلك قيام دولة فلسطينية، وإنهاء الاحتلال والاعتراف بالدولة الفلسطينية بوصفها عضواً مراقباً، والفتوى القانونية لمحكمة لاهاي، والفتوى المحتملة بعد صدور قرار من الأمم المتحدة بالطلب من محكمة العدل الدولية إصدار رأي استشاري جديد حول ماهية الاحتلال؛ حيث من المتوقع أن يصف دولة الاحتلال بالفصل العنصري كون الاحتلال تحوَّل إلى احتلال دائم، وليس كما هو الاحتلال المفترض أن يكون مؤقتاً.

☑ **ثالثاً**: العمل على تشكيل جبهة عالمية في مواجهة حكومة الاستعمار والاحتلال والفصل العنصري؛ بهدف عزلها، ومقاطعتها، وفرض العقوبات عليها، وإسقاطها، وإسقاط برنامجها، كخطوة على طريق تحقيق حقوق وأهداف الشعب الفلسطيني. وهذا يتطلب من القيادة الفلسطينية الرسمية والشعب الفلسطيني بمختلف قواه ومؤسساته أن يبادروا إلى مقاطعة هذه الحكومة، ووقف جميع الالتزامات السياسية والاقتصادية والأمنية المترتبة على اتفاق أوسلو، ومطالبة الدول العربية بوقف التطبيع، وتجميد العلاقات بسحب السفراء كخطوة أولى تحذيرية.

إذا وجدت الحكومة الإسرائيلية أن الرد الفلسطيني والعربي والدولي عليها قوي جداً وليس كما تتوقع، فهذا سيفرض عليها التراجع، وإذا مضت ستدفع ثمناً باهظاً، خصوصاً في ظلّ المعارضة الإسرائيلية الواسعة لها، التي تنطلق من أسباب يهودية وإسرائيلية لا علاقة لها بما يقوم به الاستعمار الاستيطاني؛ الاحتلال العنصري ضدّ الفلسطينيين، وما يستعد للقيام به من ضمّ وتهجير وتهويد وتغيير مكانة الأقصى، خصوصاً أنه أي اليمين المتطرف الديني والسياسي يراهن على نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية القادمة، وعلى نجاح دونالد ترامب Donald Trump، أو مرشح جمهوري آخر يدعم برنامج الحكومة الإسرائيلية الحالية.

☑ **رابعاً**: إن وحدة القضية والأرض والشعب التي ترسخت بما تقوم به الحكومة الإسرائيلية، وما تخطط القيام به؛ تستدعي وحدة المواجهة، بما يرسخ ما هو مشترك بالاستناد إلى الحقوق الطبيعية والتاريخية والقانونية، وبما لا يقفز عن الحقائق وموازين القوى، وضرورة تحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه في كلّ مرحلة

بدون التخلي عن الحقوق الأساسية والأهداف النهائية، ويأخذ بالحسبان أن عشرات السنين من جريمة النكبة وحتى الآن، والظروف المختلفة التي تمر بها التجمعات الفلسطينية، تطرح أولويات ومهمات عامة على الشعب الفلسطيني بشكل عام وخصوصاً على كل تجمع؛ حيث من المتوقع أن يركز الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة على إنهاء الاحتلال وتجسيد الدولة الحرة المستقلة ذات السيادة، بينما الشعب الفلسطيني في أراضي الـ 48 يركز على إنجاز المساواة الفردية والقومية وإسقاط نظام الفصل العنصري.

أما الشعب الفلسطيني في أماكن اللجوء والشتات فيركز على حقّ العودة والتعويض، وحقوقه المدنية، وإبراز هويته الوطنية، وتمكينه من الإسهام في النضال لتقرير المصير الذي لن يتحقق بشكل كامل ما لم يشمل الشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده، وهذا يمكن أن يتحقق من خلال إقامة دولة ديموقراطية في فلسطين، يعيش فيها الجميع بعدالة ومساواة من دون تمييز بسبب الدِّين أو الجنس أو اللون أو المعتقدات.

☑ **خامساً:** إن إنجاز الوحدة الوطنية ليس من الضرورة ولا من المتوقع أن ينجز مرة واحدة وفي كل الأماكن وبمشاركة كل الأطراف والقوى، بل يمكن أن نشهد أشكالاً من التنسيق والوحدة في مختلف الأماكن والقطاعات، وتجسيد الوحدة الميدانية في مواجهة الاحتلال ومخططاته التي تستهدف الجميع، وتستدعي العمل المشترك ضدها فوراً وقبل تحقيق الوحدة.

إن ما يسبق يتطلب التفكير بقيام جبهة بمبادرة من القوى والمؤسسات والأفراد التي تتبنى مساراً جديداً، بحيث يشارك بها كل من يوافق على ما سبق، وتتوسع باستمرار لتضم مختلف الأطراف والألوان، بحيث تكون قادرةً على إنقاذ القضية والأرض والشعب والمؤسسات الوطنية الجامعة وعلى أساس إنهاء السيطرة الانفرادية لفصيل على المنظمة أو على السلطة في الضفة أو القطاع، وإنهاء ظاهرة أن العمل السياسي أو الكفاحي كأنه قطاع خاص لأفراد أو فصائل؛ ما يقتضي بلورة رؤية شاملة ينبثق عنها استراتيجيات سياسية وكفاحية، وتشكيل قيادة ميدانية موحَّدة على طريق تشكيل قيادة وطنية موحدة في إطار منظمة التحرير.

فلا يمكن تستمر المقاومة ضمن أجنحة عديدة متنافسة، بل يجب أن تكون لها مرجعية سياسية وكفاحية واحدة، على طريق تشكيل جيش وطني واحد يخضع للقيادة الوطنية الشرعية الواحدة. ولا يمكن أن تكون المفاوضات من أجل المفاوضات حتى بعد أن ماتت عملية المفاوضات منذ زمن بعيد، ولا أن تبقى المقاومة من أجل المقاومة أو تكتفي بطرح هدف التحرير، بل لا بدّ من طرح برنامج يجسِّد القواسم المشتركة على أساس أن المعركة الرئيسية الدائرة حالياً هي في الضفة، بما فيها القدس، بهدف استكمال تهويدها، وضمها، وتهجير أكبر عدد ممكن من سكانها. وتحتل الأراضي المصنفة ج داخل الضفة أهمية خاصة؛ لأن الاحتلال سيركّز أكثر عليها، كون عدد المستعمرين المستوطنين المقيمين فيها أكبر بكثير من الفلسطينيين. لذا، يجب توفير مختلف عوامل الصمود والتواجد البشري والاستثمار والمقاومة، حتى يتم إحباط مشروع الضم مبكراً وقبل فوات الأوان.

ما سبق يطرح إمكانية تشكيل جبهة وطنية عريضة لا تطرح نفسها، ولا تتصرف على أساس أنها بديل من المنظمة، وتبدأ بمشاركة من يقبل على تشكيلها وتكبر باستمرار، ولكن لا ترهن تحركاتها أو وجودها باستجابة الكل أو المعظم أو القيادة التي لن تستجيب إلا مرغمة، وعندما يتبلور ضغط سياسي وجماهيري يفرض عليها الاستجابة، وإلا ستخسر كل شيء.

إن القاسم المشترك الأعظم الذي يستدعي الوحدة أن الاحتلال ومشاريعه، خصوصاً في المرحلة الراهنة، جذرية وتستهدف الجميع، لذا لا مفر من الجميع أن يختار هل سيكون مع الشعب أم مع الاحتلال أو على الحياد الذي لا يخدم سوى الاحتلال؟ فلن ترضى حكومة نتنياهو وإيتمار بن غفير Itamar Ben-Gvir وبتسلئيل سموتريش Bezalel Smotrich عندما تتقدم بتطبيق برنامج الضم والتهجير والتهويد والفصل العنصري والعدوان العسكري بسلطة واحدة تمثل الهوية الفلسطينية الواحدة، ولا سلطة تعتمد "الإرهاب الديبلوماسي والدولي وتتحدث عن المقاومة الشعبية وغيرها"، أو سلطة في غزة تتبنى المقاومة المسلحة وترفع شعار تحرير فلسطين وتعمل على مراكمة القوى لتحقيق هذا الهدف.